سياسة إسرائيل حيال المواطنين العرب- عودة إلى الأصول

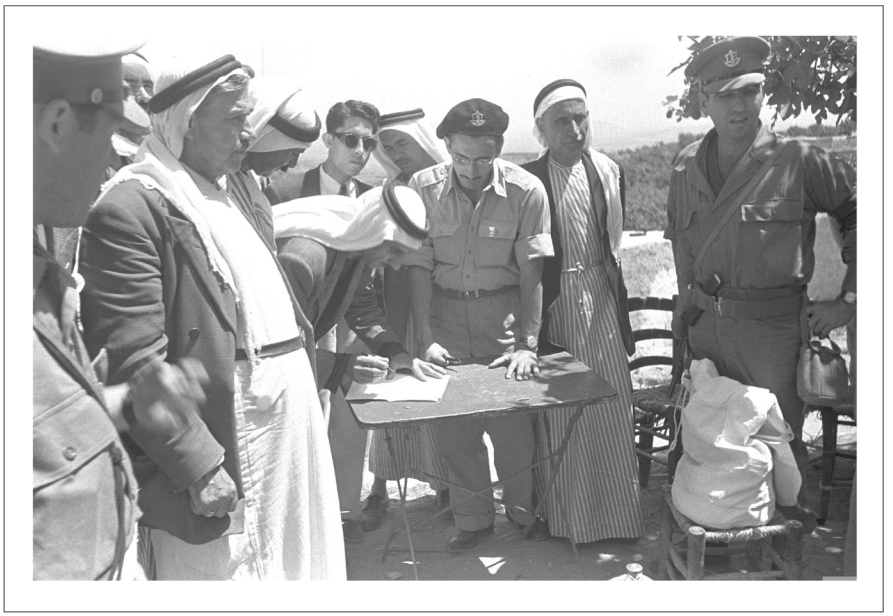

إعداد وترجمة: عمر أمين مصالحة

مدار MADAR

سياسة إسرائيل حيال المواطنين العرب- عودة إلى الأصول

[محاضر جلستي أعضاء كتلة حزب مباي في الكنيست
وأعضاء سكرتارية الحزب وأعضاء قيادة الهستدروت اللتين عقدتا في تل أبيب
يومي ١٩٥٠/٦/١٨ و١٩٥٠/٧/٩
وكرستا لمناقشة قضية وجود العرب في إسرائيل]

إعداد وترجمة: عمر أمين مصالحة

مراجعة وتقديم: أنطوان شلحت

أوراق إسرائيلية (٧١)

سلسلة أوراق إسرائيلية (٧١)

يحررها: أنطوان شلحت

جميع الحقوق محفوظة

حزيران ٢٠٢١

تصدر هذه السلسلة عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام 2000. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف جوانب المشهد الإسرائيلي وتفاصيله.

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org
www. madarcenter.org

facebook.com/markaz.madar
youtube.com/user/madarcenter01
twitter.com/madar_center

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام
رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) - فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.ps
E-mail:info@al-ayyam.ps

صورة الغلاف: ممثلو الحكم العسكري يُوقّعون وجهاء أم الفحم على تعهدات أمنية في صورة تعود للعام ١٩٤٩.

المحتـويـــــات

تقديم: / أنطوان شلحت ٧

جلسة كتلة مباي في الكنيست مع السكرتارية- ١٨/ ٦/ ١٩٥٠ ..... ١٢

جلسة كتلتنا في الكنيست مع السكرتارية- ٩/ ٧/ ١٩٥٠ ..... ٣٧

تقديم

إسرائيل وأصول سياستها العامة حيال المواطنين العرب

بقلم: أنطوان شلحت

يحتوي هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» على أول ترجمة خاصة من الأرشيف الإسرائيلي لمحضري جلستين عقدتهما قيادة حزب «مباي» («حزب عمال أرض إسرائيل»)، سلف حزب العمل الحالي، والذي يعتبر الحزب المؤسس لإسرائيل، يومي ١٨ حزيران ١٩٥٠ و١٩ تموز ١٩٥٠ وكُرّستا لمناقشة ما سُمّي بـ»مسألة العرب في الدولة».

في واقع الأمر، فإن وقائع الجلستين تنبئ بما دار فيهما في شأن الموضوع السالف، بما لا نحتاج معه إلى عناء البرهنة على أصول جوهر سياسة التمييز العنصرية وقمع التطلعات الوطنية والقومية للفلسطينيين في إسرائيل، والتي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهي أصول بدأت تلوح منذ أول أعوام إقامة إسرائيل في إثر النكبة الفلسطينية العام ١٩٤٨.

ومع أن باحثين إسرائيليين يقرأون هذه الوقائع باعتبارها نقاشاً أو تناقضاً بين مقاربتين، واحدة أكثر توحشاً عبّر عنها أشخاص مثل موشيه ديان وغيره، وأخرى أقلّ توحشاً كما تجسدّت في أقوال أشخاص مثل موشيه شاريت وآخرين، فمما لا شك فيه أن ثمة الكثير من القواسم المشتركة بين أصحاب المقاربتين، وفي مقدمها رفع الاعتبارات الأمنية في كل ما يتعلق بالتعامل مع المواطنين العرب إلى مرتبة المُقدّس.

ومن القواسم المشتركة الأخرى، عدا السجود أمام الاعتبارات الأمنية، لا بُدّ من أن نشير

أيضاً إلى ما يشبه الإجماع على غايات التربية والتعليم والتشغيل كعاملي تأثير مهميّن في كل ما يرتبط بداية بالتنشئة الاجتماعية للمواطنين العرب، ومن ثم بما يُسمى «المنفعة المتبادلة» وصولاً إلى إحداث قطيعة تامة بين هؤلاء المواطنين وبين أبناء شعبهم الفلسطيني وسائر الشعوب العربية خارج الحدود.

غير أن الأكثر إثارة يظل من نصيب ذلك الاقتراح بأن تظل قضية وجود العرب الفلسطينيين في إسرائيل قضية مفتوحة غير محسومة، والذي طرحه ديان معبّراً عياناً بياناً عن أمله في أن يُتاح المجال أمام إمكان التخلّص منهم في المستقبل المنظور (في ذلك الوقت) من خلال أداة الترانسفير سيئة الصيت، وذلك لدرء احتمال تحوّلهم إلى «طابور خامس». وثمة إشارات كثيرة في المحضرين إلى مسألة الرغبة بترحيل فلسطينيي ١٩٤٨، أكثرها بلاغة قول ديان بأن سياسة «مباي» يجب أن تكون موجهة بحيث لا يُبت نهائياً بمستقبل الـ١٧٠ ألف عربي الذين بقوا داخل إسرائيل، وبرأيه لربما تكون هناك إمكانيات أخرى في الأعوام القريبة يتم فيها تنفيذ ترانسفير لهم. و«طالما توفرت الإمكانية لمثل هذا الأمر، فلسنا بحاجة لأن نفعل شيئاً يحول دون ذلك»، على حدّ تعبيره. وفي قراءة ديان، كما ورد في محضر الجلسة الأولى، فإن «الـ ١٧٠ ألف عربي هم جزء شجاع من باقي الشعوب العربية ومن مصلحتنا طرح المسألة على هذه الشاكلة وليس من مصلحتنا أن نغيّر هذا. ولا أعتقد بأننا سنصل في وقت قريب إلى وضع تكون فيه الحدود ثابتة، حتى نحوّل هؤلاء السكان إلى جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل». كما يؤكد ديان أن هذه المسألة ليست الوحيدة التي لم يحن الوقت بعد لحلّها على نحو نهائيّ. فنحن، كما قال، «نواجه ثلاث قضايا على الأقل من دون حلول نهائية، وهي: قضية حدود دولة إسرائيل؛ قضية إسكان ٦٠٠- ٧٠٠ ألف لاجئ (فلسطيني)، والتي لم تجد حلاً بعد. وبرأيي فإن هاتين القضيتين مرتبطتان بقضية العرب في إسرائيل. وطالما لم تُحلّ القضيتان وبالتحديد قضية اللاجئين لا أرى سبباً لحلّ القضية الثالثة حلاً نهائياً. وعندما توجد الآلية لإسكان الـ ٧٠٠ ألف لاجئ، يكون سهلاً علينا حل مشكلة هؤلاء العرب، وفي حال استعداد دولة عربية أو عدة دول عربية لتوطين اللاجئين العرب في

مناطق معينة، يتم فحص نقل هؤلاء العرب (ممن بقوا في إسرائيل). وعلى أي حال، طالما أننا لا نعيش في حالة سلم، يجوز لنا أن ننظر إلى هذه المسألة كما لو أنها مفتوحة».

كذلك دعا ديان إلى استخدام كل وسائل المحاصرة المُتاحة لإسرائيل إزاء المواطنين العرب، والتي فصّل قسماً منها، وهي عدم قبولهم في صفوف الجيش، وحرمانهم من هويات المواطنة الثابتة، ومنع عودة جزء من اللاجئين ورفض دفع التعويضات لهم. وأضاف: «سنقول إننا نساعدهم على الاستمرار في وضعهم الحالي، ولن نسعى لأي حل بنّاء، بالرغم من الضرر الذي قد ينجم عن هذا الأسلوب على المستوى الداخلي. أما بالنسبة للرأي العام العالمي فعلينا القول: إننا نرى في هذا الجمهور جزءاً من الجمهور العربي كله، وعندما نبلور علاقاتنا مع هذا الجمهور ولا نجد الوسيلة لنقل هؤلاء العرب إلى هناك، سنمكنهم من الانخراط والذوبان داخلنا. غير أننا نجد أن هناك إمكانية لحلّ يتأتى عن طريق ضم هؤلاء (العرب) إلى باقي الجمهور العربي»!

والحقّ أن موضوع الترانسفير طُرح بقوة في الجلستين، كما بالوسع الاستشفاف من قراءة المحضرين. وفي مقابل لهجة ديان الحادّة في وضوحها وصرامتها، برزت لهجة شاريت مثلاً التي تنطوي في العُمق على تأييد الترانسفير ولكن الناعم، الطوعيّ. فهو يؤكد أنه في حال سنوح أي فرصة أو إمكانية لـ«تقليل عدد العرب في البلاد فسنفعل هذا، حتى لو عن طريق حثّ قرية معينة، أو مجموعة ما، أو عدد من العرب على ترك البلاد، وإخراجهم منها بطرق سلمية، وعلينا فعل ذلك». وبرأيه «تنازلنا عن قطاع غزة كي لا نزيد عدد السكان العرب في أرض إسرائيل، وإذا ما أتيحت الإمكانية لخفض عدد الأقلية العربية التي تعد اليوم ١٧٠ ألف نسمة بألف واحد سنفعل ذلك. لكن الأمر منوط بكيفية التنفيذ»!

تجدر الإشارة إلى أن دراسات كثيرة لفتت إلى أن أقوال شاريت وديان هذه تعكس اعتقاداً ساد في ذلك الوقت في أوساط قيادة حزب «مباي» وقادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، فحواه أن يستخلص قسم من العرب الباقين على الأقل العبر من نتائج النكبة وبأن يفكروا بالهجرة من البلاد طواعية. وبرسم هذا الاعتقاد اعتمدت خطط كثيرة لتشجيع مثل هذه الهجرة، كان أبرزها

«خطة يوحنان» (١٩٥٢) التي تقضي بنقل آلاف العرب المسيحيين من الجليل إلى الأرجنتين والبرازيل، وتم وضعها بسرية بالغة في ديوان رئاسة الحكومة ومكتب وزير الخارجية. وأصدر ديوان رئاسة الحكومة تعليمات بأنه إذا ما تم الكشف عن الخطة فعلى إسرائيل أن تنفي بشكل قاطع أنها بمبادرة من الحكومة. وألغيت هذه الخطة في بداية العام ١٩٥٣، ويرجح أن السبب يعود إلى أن الأرجنتين سحبت يدها من الموضوع.

فضلاً عن كل ما تقدّم، سيعثر القراء في المحضرين على أمور أخرى كثيرة. وسأتوقف عند بعضها لأهميته:

أولاً، ثمة إجمال بليغ الدلالة للموقف العام من بقاء الفلسطينيين ضمن دولة إسرائيل كما تبدّى من مداولات الجلستين، طرحه الكاتب يزهار سميلانسكي، وهو إجمال يحتوي على أربعة عناوين عريضة تشكّل في قراءته أساساً للسلوك الذي تنتهجه الدولة تجاه العرب، وهي كما نُقل عنه العناوين التالية:

١. إن بقاء العرب هنا هو أمر سيء عموماً.
٢. كان من الأفضل لو لم يبق عرب (بتاتاً)، ويؤسفنا أنهم يتكاثرون حتى أنهم يشكلون سُدس السكان في البلاد.
٣. كان من الأفضل لو استطعنا خفض عدد العرب الذين يسكنون اليوم في البلاد.
٤. لا يجوز للعرب أن يشتكوا من أي شيء، لأن ما لديهم اليوم أفضل مما كان في الماضي.

«كما لو أننا نقول هنا- أضاف سميلانسكي- إنه كان من المريح لنا لو تخلصنا منهم، لكننا مجبرون على تحملهم بقوة القوانين، لكن ليست القوانين هي المُقرّرة، بل حياة الدولة والسلوك اليومي هما اللذان يقرّران، ولقد تعلمت أنه من الناحية القانونية لم تكن هناك أي تفرقة ومعاداة للسامية تجاه اليهود في العالم، وكان القانون مُنصفاً وجيداً، لكن الجمهور والحكومات لم يسلكوا وفق القانون».

ثانياً، هناك تحذير من مغبة انتقال أساليب القتل والتعذيب الوحشية التي انتهجت ضد

الفلسطينيين ولا سيما ضد من يتم وصفهم بأنهم «متسللون»، إلى الساحة الإسرائيلية الداخلية، وقد صدر مثل هذا التحذير مثلاً عن سميلانسكي والذي أكد في سياقه أن القادر على تنفيذ أعمال وحشية كهذه حيال العربي مستعد أيضاً لأن يقوم بأعمال كهذه تجاه اليهودي.

ثالثاً، صادفتنا إشارة بليغة من جانب شاريت نفسه إلى أن ممارسات التنكيل بالفلسطينيين، سواء الذين يوصفون بأنهم «متسللون» أو الذين بقوا داخل تخوم إسرائيل بعد نكبة ١٩٤٨، والتي يقوم بها إسرائيليون، هي في المحصلة ثمرة ما يصفها بأنها «الروح السيئة الفظة» التي تُحيل، من زاوية تحليلنا لما يقوله، إلى مبدأ الفوقية اليهودية. فقد أكد شاريت أن تلك الروح تتحوّل أحياناً إلى أسلوب معيّن يسمح فيه البعض لأنفسهم بأن يتعاملوا مع العرب بما لا يسمحون للآخرين بأن يتعاملوا معهم به. ولكن هذا التعامل لا يقتصر على العرب فقط، كما يشدّد شاريت، فمجمل هذه المشكلة «يتلخص في مدى علاقتنا بالغرباء وماهيتها، وبوسعي أن أروي لكم حكايات حتى الساعات المتأخرة من الليل، وكنتم ستضحكون أو تبكون لما يقوم به موظفو الحكومة، وهم يهود عاديون، تجاه أشخاص كل ذنبهم أنهم غير يهود»!

جلسة كتلة مباي في الكنيست مع السكرتارية- ١٩٥٠/٦/١٨

المشاركون: ز. أهرونوفيتش، عامي أساف، ي. إفراتي، أ. بهير، ي. بن تسفي، ش. غورن، ع. غلوبمان، م. جربوفسكي، ي. دوفدوفاني، ش. ديان، ب. تس. دينبورغ، حاسيا دروريت، د. هكوهين، أ. هكرملي، ن. هرباز، ش. ليفي، ف. لوبيانيكر، أ. ليفنشتاين، ي. لام، ف. نفتالي، د. نيتسر، ي. سميلانسكي، ي. تسفي، ي. كوسوي، يهوديه سمحونيت، أ. شفتل، م. شاريت.

الحضور: أغاسي، ي. ألكسندروني، ي. أفتر، ب. أيزنشتادت، بابه إدلسون، ز. أون، ي. أوري، أ. برويدا، ي. بيتمان، ن. بن- نتان، هـ. برغر، أ. بيكر، ر. بورشتاين، ر. بش، م. غلبواع، ش. غفيش، ح. دان، م. ديان، ز. هرينغ، م. هوروفيتس، ي. هلبرين، ن. ورلينسكي، ي. يشعياهو، ك. كاتس، راحيل كتسنلسون، ي. كوهين، أ. ح. كوهين، ش. كوهين، دكتور ب. لوفوتسكي، ب. منكوفسكي، ع. مور، ش. مينتسبرغ، أ. ملخين، ش. نيتسر، م. نايشتات، م. نمير، ح. سوروكا، د. بينس، ي. فلمون، ي. فربر، ش. شرتنكو، م. كوسترينسكي، ي. كورن، أ. كتسنلسون، ص. كريمر، ص. شيلوح، ي. شيتس، ر. شيلوح، أ. شومروني، أ. تافوري.

على جدول البحث: مسألة العرب في الدولة.

شارك في النقاش: ز. أهرونوفيتش، م. شاريت، ي. بن تسفي، ي. فلمون، م. ديان.

جلسة السكرتارية مع أعضاء

الكتلة في الكنيست ١٨/ ٦/ ١٩٥٠

ز. أهرونوفيتش: منذ زمن طويل تحاول جهات متعددة داخل الحزب طرح موضوع العرب في البلاد ومناقشته بصورة رسمية، وقد أجريت في الماضي نقاشات ومشاورات غير رسمية حوله. يوجد لدى بعض الزملاء شعور بأن المشكلة التي نحن بصددها تتفاقم، وأن الوقت قد حان لبلورة موقف واضح داخل الحزب حيال هذا الموضوع، لهذه الغاية عقدنا هذه الجلسة. وأعطي حق الكلام إلى الزميل موشيه [شاريت] ليبدأ النقاش.

موشيه شاريت: أبدأ الحديث بالأعراب عن أسفي لأنه لم تكن لدي إمكانية للاستعداد بصورة خاصة لهذا النقاش. وعلى الرغم مما ذكرت يدرك الزملاء بأنني لست غريباً عن الموضوع وأنني كثيراً ما أبحث فيه وأعالجه.

إن مجرد طرح هذا الموضوع يحتاج إلى الدراسة الوافية، التحضير والتفكير من أجل التوصل إلى الاستنتاجات العملية، والتي للأسف لم تتح لي بسبب زحمة الأحداث. كما أطلب من الحضور أن يعذروني إن لم يكن حديثي مُنظماً.

لقد طرحت السكرتارية الموضوع للبحث معتبرةً إياه أحد المواضيع الأساسية في سياستنا ومستقبل دولتنا، كما يمكن القول إن الأمر الذي نحن بصدده يعتبر حيوياً للغاية: فمن جهة يمكن اعتباره أمراً أخلاقياً وإنسانياً، وعلى صعيد مغاير للغاية يمكن ربطه بأمن الدولة، وعلى صعيد آخر يمكن ربطه مع مكانة الدولة وسمعتها في العالم وكيفية تعامل المجتمع الدولي مع الأقليات اليهودية.

أنا لا أقصد في هذه الافتتاحية القصيرة التطرّق إلى الموضوع من كل جوانبه لأن الموضوع مهم ومعقد. لقد أشرت فقط إلى ثلاثة أو أربعة أمور، لكي أطلع الحضور على جوانبه المتعددة ولإطلاعهم أيضا على وجهة نظري الشخصية حوله وموقفي من قضية العرب، وباعتقادي هنالك العديد من الأعضاء الذين يشاطرونني موقفي وشعوري.

لم تأتنا هذه القضية بالأمس ولا بالأمس الأول. لا أريد التحدث تفصيلياً عن الصراع اليهودي- العربي في البلاد، أريد فقط القول إن علاقة اليهود مع الشعب العربي في البلاد وفي الدولة اليهودية، لم تبدأ هذه الأيام، والقضية لم تأتنا بصورة فجائية. نحن لم نحدد بعد موقفنا تجاهها، بسبب انشغالنا الطويل وعلى مدار كل نضالنا السياسي والأيديولوجي بمسألة الاستقلال وإقامة الدولة اليهودية، أي حول حقنا في إقامة دولة وقدرتنا على الحياة فيها وحلّ المشاكل المتعلقة ببنائها، وقد طالبنا أنفسنا وطالبنا الآخرين بإعطاء الجواب حول هذه القضية، ولأنه كان واضحاً بأن دولة يهودية معناها أكثرية يهودية، وإن لم تكن كذلك فهي ليست دولة

يهودية – سواء إذا تحقق الأمر في البلاد بأكملها عن طريق الهجرة الكبيرة مع مرور الزمن، أو إن تمت إقامة الدولة على جزء صغير من البلاد، مع استيعاب جزء كبير من العرب، أي ما تبقى منهم في الدولة وتحويلهم إلى أقلية – يتوجب علينا تقديم إجابات على هذه القضية، والجواب الذي أعطيناه لم يصغ نهائياً وإن تم التطرق إليه من خلال الخطابات والقرارات المكتوبة، والتي كتبت في أدبيات كاملة، وأنا اعتقد أنه عندما كتب (دافيد بن غوريون) مجموعة مقالاته في كتاب «نحن وجيراننا» لم يفعل ذلك على عاتقه وباسمه الشخصي وإنما باسم الحركة كلها.

نحن نمر في هذا الموضوع بامتحان تجاه تعاليم ماضينا، والسؤال المطروح هو: هل يبرر عمل اليوم أو عمل الغد تعاليم الماضي أو يتنكر لها؟ وهذا الاختبار لا يقتصر فقط على السؤال فيما إذا كان ممكناً أن نطرح هذه المسألة على أنها أمر منفرد، أو بأي مدى تعبر هذه القضية عن الأمور العامة، ففي مجال الحد الأدنى من المبادئ وفي مجال أيديولوجيتنا، نحن صادقون ومخلصون مع أنفسنا، وتبقى القضية في مدى الإيمان في الأيديولوجيا وبمبادئنا الذاتية. إن الحياة مليئة بالمفاجآت أو الأصح بالتغيرات الكثيرة، وهناك تغييرات متوقعة سلفاً وهناك تغييرات غير متوقعة، الأمر الذي يتطلب منا درجة كبيرة من المرونة ومعرفة الواقع الذي لم نكن نتوقعه سلفاً والذي لم ينطبق عليه التوجه الذي رسمناه لأنفسنا تجاه الأمور التي رأيناها سلفاً.

يمكن القول إنه عندما تنبأنا في فكرنا بإقامة الدولة، تنبأنا قيامها بطريقة معينة، ذات صبغة خاصة، سواء حددنا لأنفسنا الأمر أم لم نحدده، وتوصلنا على أساس تلك التنبؤات إلى تحديد شكل تلك المبادئ الأخلاقية، والتي سنتبعها تجاه الأقلية العربية، وها هي الأمور تسير بطريق مختلف تماماً، بطريق معاكس لما تنبأنا به سلفاً – على كل حال ليس جميعنا، ولم يستطع أي منا التنبؤ بها سلفاً تماماً كما كانت. أحد الأمور التي توقعها القليل من بيننا، وأنا أقول «قليل منا» لكي أكون حذراً، لأنني لا أذكر أحداً تنبأ بواحدة من الأحداث الكبيرة والمثيرة والمصيرية التي رافقت مسيرة إقامة الدولة، ما يُسمى «خروج العرب بجماهيرهم». يجوز اليوم القول إنه لم يخيّل لأحد أن خروج العرب سيصل إلى هذا الحد، ولو كنا نتوقع ما حدث لأنهينا المشكلة، بمعنى

الاقتلاع التام للأقلية العربية من البلاد، ولكنّا بقينا وحدنا في الدولة. لكن ما حدث هو اقتلاع ٧٠٠ ألف عربي من المنطقة التي نحكمها اليوم، وهذا بحدّ ذاته أمر لا أدري إذا ما حدث في فترة من ماضي هذه البلاد.

هنا يجلس معلمون في التاريخ، فليصححوني، يخيل لي أن تهجير اليهود من البلاد لم يصل أبدا إلى هذا المدى من حيث الكم، ولم يصل إلى وتيرة مذهلة كهذه من ناحية الوقت. لم يكن هنالك وضع لاقتلاعنا شبيه من ناحية الكمية ومن ناحية الوتيرة بهذا الاقتلاع.

هناك حقيقة أخرى، أنه خلال الحرب وقعت تطورات على مراحل ترك فيها العرب البلاد، ابتداءً من الاقتلاع العربي في المراحل الأولى لحرب الاستقلال ثم خروجهم في المراحل الأخيرة للحرب، الأمر الذي ترك أثره على احتلال الجليل، مكان التمركز الأساسي للعرب. لقد احتل الجليل في وقت متأخر، وبقيت نسبة العرب فيه الأعلى، لأنهم تعلموا من التجربة.

بهذا أريد أن أقول: يجب أن لا نخدع أنفسنا وكأننا كنا نستطيع تسيير الأمور بصورة مغايرة، وعندما وقفنا أمام قرى كاملة، وطيدة وراسخة، رفضت أن تتحرك – لم نستخدم قوة عسكرية ولا قوة أخلاقية ولا جرأة سياسية، وفي المقابل عندما وقفنا أمام إمكانية توسيع دولة إسرائيل بمساحات كاملة، طبقنا هذا الأمر للحصول على الجزء الذي يسمونه «المثلث» (ضمت قرى ومنطقة المثلث لإسرائيل بعد حرب ١٩٤٨).

يجلس هنا أشخاص كانت لهم يد مباشرة بالموضوع، ودولة إسرائيل مدينة لبعضهم، وعلى وجه التحديد مدينة لواحد منهم في توسيع مسطح دولة إسرائيل بِـ ١٠ بالمئة. ولكي يكون الأمر واضحاً أقول وأعني الرفيق موشيه ديان. وعندما كان الخيار: إما كسب هذه المنطقة وعن طريق ذلك زيادة السكان العرب في إسرائيل دفعة واحدة بعشرات الآلاف، أو التنازل عن زيادة المساحة، لم يكن هنالك أي نقاش بالنسبة لنا بأنه يجب زيادة المساحة. وعندما كانت أمامنا الإمكانية، التي يظهر أنها لن تتحقق، وهي ضم قطاع غزة لدولة إسرائيل، ولكن بشرط واضح هو زيادة السكان العرب في إسرائيل بربع مليون على الأقل، إن لم يكن بثلاثمئة ألف، أي

أن عددهم (العرب) يتضاعف مرة أو مرتين، لم يكن بيننا سوى القلائل، وأنا من الذين قالوا: يجب أن نتنازل عن قطاع غزة لئلا نزيد عدد السكان العرب بهذه الدرجة.

أذكر هذا الأمر وباختصار، من دون التوقف عند التفاصيل الصغيرة، ليس لأنني أستهين بتفاصيل الأمور، وإنما لأنني أعتقد بأن هذا ليس موضوع بحثنا، ولأنني أعتقد أن عدم دخولي في التفاصيل، سوف لن يزيد ولن ينقص من الأمر شيئا. يمكن القول إن الاستنتاج النابع من كل هذه الملابسات يتلخص في القول: فرض على دولة إسرائيل أن تكون فيها أقلية عربية. وعندما اقترحت علينا هيئة الأمم المتحدة (العام ١٩٤٧ ضمن برنامج التقسيم) ٥٥ بالمئة من البلاد مع ٤٥ بالمئة من السكان العرب، وافقنا على ذلك بشغف وبحماس، واحتفل العالم اليهودي كله بانتصاره التاريخي، لكن عندما أصبح لدينا ١٥ بالمئة (من العرب) مع ٨٠ بالمئة من مساحة البلاد، نعتبر ذلك فاجعة خطيرة....

لا أعلم مدى المشكلة المتعلقة بالتكاثر الطبيعي للعرب، مقابل نسبة الزيادة لغالبية الهجرة في هذه الفترة وتلك التي ستأتي من أقطار الشرق، والتي يمكن أن تساوي نسبة التكاثر عند الأقلية العربية. على كل حال يمكن أن تفوق الهجرة (اليهودية) بإجمالها الكمي نسبة هذا التكاثر الطبيعي. يجب أن نفترض هبوط نسبة هذه الأقلية، ومع ذلك تبقى أقلية عربية غير موزعة بصورة متساوية على كل مناطق البلاد، وحتى لو عملنا على نقل السكان في الداخل، لن يكون التوزيع متساوياً، هذا معناه أنه سيترك بصماته على مناطق خاصة يتمركزون فيها، وسيشكلون هنالك مشكلة.

يمكن القول ثانية وبدون تردد إنه حكم على دولة إسرائيل لفترة معينة أن تضم وتعيل في داخلها أقلية عربية، ولا نعلم كم ستطول هذه الفترة ولا نعلم مدى المتاعب التي سنواجهها في المستقبل المتقلب، ولكن، إلى حين حدوث انقلاب جديد وإلى حين وقوع هزة جديدة، سنضطر في هذه الفترة التي يجب أن تكون فترة تكوين، لأن نضم في داخلنا أقلية عربية كبيرة. ونحن نقف أمام السؤال: ماذا سيكون مصير هذه الأقلية، وكيف ستتعامل الدولة معهم، وكيف تكون علاقتها بهم؟

نقف هنا بين اعتبارين متناقضين، الاعتبار العملي الأول: التزامنا بصورة احتفالية بالمساواة في الحقوق والاهتمام المتساوي للدولة في تعاملها مع الأقلية العربية، نحن معنيون بإلغاء الفرق في مستوى الحياة من أجل إلغاء التنافس الداخلي. ومن جهة ثانية قد تكون هذه الأقلية، في كل ساعة طوارئ، أو في المستقبل، مصدرا للمتاعب، وقد تتحول إلى طابور خامس في داخلنا، وهي تشكل اليوم مشكلة خطيرة من الناحية الأمنية، وهذه المسألة تقف في رأس عالمنا، وتعني بالنسبة لنا مسألة حياة، وعلينا أن نكون صادقين ومستقيمين مع ذاتنا. أولا نحن ملزمون بأن نعيش، وإذا لم نعش، هذا تناقض، وهذا يعني إذا زدنا هذه الأقلية، سنحفر بأيدينا الحفرة التي سنسقط فيها، في المقابل إذا أردنا التخلص من هذه الفوضى فعلينا أن نجور ونضطهد ونسوّد حياة هذه الأقلية، لكي لا تهنأ في عيشها، ولكي تقوم وتترك البلاد، وهذا بحدّ ذاته تناقض.

هذه القضية تتفاقم أكثر على ضوء الحقيقة بأن حساباتنا ليست فقط مع هذه الأقلية الموجودة في داخلنا وإنما أيضا مع الغالبية العربية من سكان البلاد التي جلت عنها ولم تُستوعب بعد ولم تُوطن بصورة طبيعية في أية منطقة من الأقطار المجاورة، وهم لا يزالون يُحشرون في مخيمات تحت قبة السماء. إن مجرد كونهم جمهوراً عربياً مقتلعاً، منزوعاً، بلا مأوى، بلا حياة هادئة، بلا تعليم، بلا عمل، بلا مستقبل، تضغط علينا بكل ثقلها.

إن حقيقة كون غالبية السكان (في إسرائيل) لا يشعرون بهذا المأزق، لا تغير قيد أنملة من حقيقة الضغط، هذا يثبت فقط بأن حواسهم بليدة. يوجد أناس حساسون لهذا الضغط ولا يجوز لهم أن ينسوا أبدا مئات الآلاف الذين لا يزالون يسكنون في الخيام ويتسكعون في الطرقات ويعتقدون بأن لا حل لهم سوى العودة، وهذا الأمر يضاعف من تأزيم المشكلة.

إن تعاملنا العقلاني تجاه العرب الموجودين في إسرائيل، قد يزيد من قوة الجذب للبلاد من قبل العرب الموجودين في الخارج، وإذا نغصت حياة العرب عندنا، فإن قوة الجذب لدولة إسرائيل تقل. إذا اتضح وجود معاناة وغبن هنا، تتلاشى الرغبة في التسلل من الخارج، وبهذا نعزّز الأمن والاستقرار، وهذا تناقض. وإذا مارسنا سياسة الغبن والضغط، نقوم بهذا لكي لا يأتينا عرب

جدد من خلف الحدود، ولكي يتضح لعدد متزايد من العرب أن ليس لهم أي مستقبل في هذه البلاد وأنهم سيضطرون اليوم أو لاحقاً إلى تركنا، لو اتبعنا سياسة كهذه ندخل في عقدة تناقض تجاه كل الأمور التي ذكرتها في بداية كلامي.

تواجهنا قضية أخلاقيات دولتنا، وتواجهنا قضية مكانتنا بين الأمم وكذلك قضية ضماناتنا لمصير الأقليات اليهودية في العالم. وقد تقودنا هذه القضايا إلى بلادة الأحاسيس وإلى كبت المشاعر، إذا ما ربطناها بالقضية التي نواجهها. هنالك من يعتقد، ومنهم أيضا أعضاء في «حزب عمال أرض إسرائيل» (مباي)، بضرورة تطوير الحساسية تجاه هذه القضايا، وكذلك الحال لو قمنا بتطبيق خططنا الأمنية بصورة واسعة، لكن الأمور ليست بمثل هذه البساطة، لأنه لا يمكن تحديد قضية أمننا في المقاسات الكمية لعدد العرب الموجود في البلاد بالمقارنة مع عدد اليهود، وبالمقارنة مع المساحة التي يستولون عليها، المشكلة أكثر تعقيداً ويجب أن نتصرف بعقلانية أوسع.

لو كنا نستطيع اقتلاع دولة إسرائيل من مجموع الأقطار المحيطة بها وغرسها في زاوية على المحيط الأطلنطي لفعلنا ذلك، لكننا لا نستطيع فعل هذا، ويتعين علينا أن نظل لاصقين ومحاطين بالأقطار العربية، كما يشكل تعاملنا مع سكان هذه الأقطار وعلاقتنا بهم أحد أهم التعقيدات من الناحية الأمنية، وإذا كنا نعلق الآمال على السلام والاستقرار في المستقبل، فمن الواضح أولا وقبل كل شيء أن علينا عدم تعليق هذا الأمل (فقط) على قوتنا، وعلى زيادة عددنا، وعلى قدرة الإنتاج، وعلى التسلح، وعلى الصحة الجسدية لشعبنا. نحن لا نستطيع بأي حال أن نخرج من الحساب الاعتبارات التي لا تفهم ظاهرياً وهو مزاج هذه الشعوب. توجد هنالك كراهية، ويقصد حقد، أحيانا مكبوت وأحيانا منفجر، ونحن لا نستطيع أن نعتمد فقط على سور السلاح الحديدي الذي يطوقنا، وإنما علينا أن نقول رأينا حول تربيتهم بهذا الشكل، وإمكانية تغيير هذه التربية. صحيح أن خروج العرب من البلاد أضاف زيتاً على النار، وبأحجام كبيرة، كان من الصعب تصورها، لكن الأمر متعلق بنا إذا كنا سنشعل النار أو نحاول تخفيفها.

إن الافتراض بأن العربي في البلاد مجبر في كل وضع جديد بأن يكون طابوراً خامساً، وأن يكون

مُستهدفاً، هو افتراض مهلهل يحتاج إلى فحص، ونحن نعلم من تجاربنا المحدودة في الماضي، حين لم تكن السلطة بأيدينا طيلة الوقت، أنه وقعت بعض الأحداث التي لم يتحول فيها العرب إلى طابور خامس ولم ينجرفوا في ترسبات التعصب الأعمى والكراهية، وهذا الأمر سرى على اليهود وعلى جمهور وقرى عربية كاملة.

يجب ألا يكون الأفراد (العرب) سهلين في نظركم، لأن هذا يبرهن على أن نفسية العربي مهيأة للتغيير، وليس مهماً إذا كان الأمر مصحوباً بمنفعة في حالات كثيرة – أنا لا أعارض هذا التوجه، مع أنني أعرف حالات كثيرة لم يعمل فيها العرب من دافع المنفعة، ولكن حتى لو فعلوا هذا بدافع المنفعة فقط فأنا لا أرفضهم، بالعكس هذا يعزز رأيي وأنا أبني تماماً على هذه المنفعة. لا أريد أن أزج بالسكان العرب في اختبار النكران الكلي للذات، أريد أن أبني هذا على الأنانية النيرة، معتمداً على دولة إسرائيل، التي تمتلك السلطة والجيش وفي وقت نستطيع فيه أن نصنع القرار وفي حالات معينة صنعنا القرار في الماضي. إن العرب لا يميزون أحيانا بين سلطة وبين مجموعات متمردة. هذا الاعتبار هو اعتبار خطير جداً، له تأثير تربوي ونفسي على المدى البعيد.

نحن لا نعيش في نظام حكم ديكتاتوري ونحن لا نستطيع أن نخفي ما يجري في البلاد. ليس عندنا نظام حكم كهذا، العالم كله يتحدث عن عشرة أو خمسة عشر مليون من المضطهدين في الاتحاد السوفييتي، لكن أحدا لا يستطيع إثبات ذلك، لأن هناك نظام حكم حديدياً وأبواب مقفلة. نحن لسنا كهؤلاء، ونحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بمثل هذه الأمور، نحن لا نعيش فقط في «قصر من الزجاج»، كما قال في حينه حاييم أرلوزوروف، وإنما بيتنا قابل للاقتحام ولا يوجد ستار يخفيه بتاتاً، كل شيء مفتوح وقابل للاقتحام، والعالم كله يعرف ما نفعله، نحن مرتبطون مع العالم بآلاف الخيوط وبالأساس بمدى ارتباطنا بالأقليات اليهودية في العالم، لا يمكن تجاهل ردود الفعل، ولا يمكن المرور عليها مرور الكرام، نحن مضطرون لأن نأخذ بالحسبان الردود وأن نجيب على الأسئلة التي يسألنا عنها أولادنا، وإذا لم يسألونا فإن قلوبنا ستمتلئ بالقلق على مستقبل هؤلاء الأولاد.

والسؤال المطروح: أليس من الأفضل والحكمة والأجدر تسوية الأمور التي سنضطر في كل الأحوال لأن نسويها ونحن نصك على أسناننا ونحرك قبضاتنا، بدافع التعصب والقسوة، أليس من الأجدر بنا اتباع أسلوب سياسة المنفعة سلفاً، ومن خلال الإدراك بأن هذا هو الأسلوب الوحيد (للتعامل مع هؤلاء العرب)، وأن نجني عن طريق ذلك ثمار الاعتراف بالشكر والولاء. أنا أتحدث من ناحية الممارسات العملية الانتفاعية، فهم سيجدون أنهم يكسبون إذا اتبعوا خطاً معيناً ويخسرون إذا اتبعوا خطاً معاكساً.

إن التمسك بالخيارات الأمنية (تجاه العرب) ليس بالأمر البسيط، وإذا كنا نواجه الاختيار بين هذين التناقضين: موضوع الأمن من ناحية والسلوك العقلاني من ناحية أخرى، فإن الاعتبارات الأمنية رغم تحفظي عليها هي في سلم أولوياتنا.

هناك تناقض آخر، هو التناقض بين السلوك الموجه عملياً نحو حجم الأمن وبين مكانتنا في العالم، ومسألة تثقيف أجيالنا الشابة ومسئوليتنا تجاه العالم اليهودي.

عملياً لا يعني ما أقول أنني أتجاهل سيادتنا على الدولة وخطر تسلل العرب الذين غادروا البلاد إلى حدودنا مرة أخرى، يجب أن تتخذ وسائل صارمة للسيطرة على حدودنا ولهذا الأمر علينا استخدام كل الوسائل.

إن محاربة التسلل لا تلزم بأي شكل من الأشكال، اتخاذ تلك الوسائل التي نددت بها الصحافة في إنكلترا وأميركا قبل أيام معدودة، والتي حاولنا نكرانها، ولم يصدقنا أي شخص في العالم، سوى الجمهور اليهودي، يتوجب علينا محاربة التسلل عن طريق قوات نظامية فقط، وإذا تمت على أيدي قوات نظامية فيمكن السيطرة على الأمور.

لا أريد أن أظهر أمامكم كما لو أنني متشدّد شاذّ، لقد كنت بنفسي في الجيش ونفذت عمليات عديدة، ولم أقم بتنفيذ أمور معينة، وكنت أعرف كيف أسوق المبررات لذلك، وأنا أعرف أنه من الممكن القيام بأمور كهذه من دون إطلاع القائد. كما يمكن الامتناع عن أشكال زائدة من القسوة التي قد تشوّه سمعتنا والتي لا يمكن تقدير مداها. أنا متأسف جداً، أن يجلس هنا قرابة ١٠٠

شخص، كلهم ذوو ثقافة وكلهم يعرفون التعاليم، وكلهم يفهمون بالسياسة، لكني أعلم أنه قد يجلس هنا ثلاثة أشخاص أو ربما اثنان ممن اطلعوا على الصفحة الأولى من صحيفة «الأوبزيرفر». وقمت بنفسي بتقديم الصحيفة لأحد الزملاء كي يقرأ، فقال لي: إنه لا يريد أن يقرأ. (ش. ليفي: أية جريدة هذه؟) هذه صحيفة يوم الأحد في إنكلترا، وتعتبر أهم الصحف، لا تعتبر الأوسع انتشاراً لأنها صحيفة لبقة جداً وذات مستوى، لقد غيرت هذه الصحيفة اللهجة تجاه إسرائيل، وهي إحدى الصحف التي تخلصت من إملاءات «المكتب الأجنبي» (فورن أوفيس) خلال فترة الحرب، وقد أعطت إضاءة مختلفة عن الأوضاع في الدولة. والصحافي الذي أعنيه هو شخص تربى على يدي والد عالم ومؤرخ كبير معاد للسامية، إلا أنه تحول إلى صديق لليهود، وقد أرسل إلى هنا، وسوف يأتينا هذا الصحافي عن طريق بلد عربي حيث التقى ورأى العديد من الناس، وقد اقسم أنه رأى عرباً خلعت أظافرهم، واقسم أنه التقى عرباً طردوا إلى تلك البلاد وأنهم مشوا بلا طعام وبلا ماء، وأكلوا السحالي وشربوا من بولهم.

قد يكون مبالغاً في الأمر، لكن عموماً شاهدت بعيني أشخاصاً شربوا من بولهم في الحرب العالمية الأولى، أناس وصلوا إلى هذا الحد من العطش، وهو يتحدث في المقال نفسه عن جوانب إيجابية، فكتب عن الكابتن اليهودي الذي قدم لهم صفيحتي ماء، وما أن غادر المكان حتى استعاد الجنود الصفيحتين وسكبوهما، ويضيف أن الجنود الذين فعلوا ذلك هم يهود من سورية والعراق ممن عانوا كثيرا من العرب – ما كتبه لا يقلل من حدة الأمر، لكنه ذكر ما كان يمكن قوله لتبرير الأمر.

ما يثير الاهتمام افتتاحية هذا المقال، ووصفه كيف: «أخرجت الدولة هؤلاء الناس، أوثقت أعينهم وزجت بهم في سيارات الشحن، وقف الجنود من حولهم وضربوا بالهراوات كل من حاول إزالة الغطاء عن عينه. أخرجوهم للصحراء بلا طعام وبدون ماء».

وكتب عن شخص حاول الخروج من إسرائيل مع ابنته (كان بعض الناس حاولوا الخروج بإرادتهم) لاحقوهما وأطلقوا النار على البنت وهي هاربة وقتلوها. طيلة الوقت يكتب: الدولة، الدولة، وأخيراً ذكر من هي هذه الدولة قائلاً: «أهي دولة نازية؟ لا. إنها دولة إسرائيل».

أنا أقول إن قضية التسلل هي قضية خطيرة، ومن المسموح لي في مجال مسؤوليتي المقلصة أن أذكر هذا، والأعضاء يعرفون ذلك، وعلى كل حال فإن الزملاء المتواجدين هنا يعرفون أنني لم أخش أبدا شرح المواضيع الصعبة والمعقدة، صعوبة الشرح لم تكن مبرراً لتنازلي وتملصي من شرحها، لقد أخذت على عاتقي الكثير من المواضيع الإعلامية الصعبة، وأنا على استعداد لشرح كل الوسائل التي نستخدمها ضد المتسللين وتبريرها، كون الموضوع مرتبطاً بمصير الدولة. إن تنازلنا عن هذا الأمر سيهدم أمن الدولة وتنتهي حياتنا، لكن هناك أمور لست مستعداً لشرحها ولا يجوز إلقاء المسؤولية على شخص ما ليشرحها، لأن هناك حدوداً لكل شيء. يقول بعضنا إننا لا نزال دولة فتية تستوعب الهجرة. وهذا الأمر لا يكفي، ولا حاجة لترديد مثل هذه الأقوال، وأحياناً ليست لها حاجة قطعياً، علينا تسليم الأمور إلى الجهات الأمنية والجيش. لا علاقة لما ذكرته مع موضوع البحث، أعود وأحذر من تسلل (العرب) إلى البلاد، ومن خطورة الأمر. في المقابل إذا سنحت الإمكانية لتقليل عدد العرب في البلاد فسنفعل هذا، حتى لو عن طريق حثّ قرية معينة، أو مجموعة ما، أو عدد من العرب على ترك البلاد، وإخراجهم منها بطرق سلمية، وعلينا فعل ذلك. لقد تنازلنا عن قطاع غزة كي لا نزيد عدد السكان العرب في أرض إسرائيل، وإذا ما أتيحت الإمكانية لتخفيض عدد الأقلية العربية التي تعد اليوم ١٧٠ ألف نسمة، بألف واحد سنفعل ذلك. لكن الأمر يبقى منوطاً بكيفية التنفيذ. لا يجوز لنا أن نضطهدهم من خلال ممارسة سياسية عامة ومعلنة، لن يتحقق هدفنا بهذا الأسلوب، وإذا ما تحقق فستكون النتائج قليلة، وتبقى الغالبية من هذه الأقلية. في المقابل ربما تؤدي ممارسة الاضطهاد إلى ترك قسم من العرب، وتتحول الغالبية إلى كارهين ومعادين للدولة الشيء الذي سيجلب لنا التحقير والدمار.

أنا أقول إن علينا انتهاج سياسة مزدوجة، علينا أن نقف كالسد في وجه التسلل وألا نرتدع من استخدام الوسائل الشديدة، لكن إلى جانب هذا علينا أن ندرك أن العرب الذين بقوا في البلاد، ومثلما سمحنا لهم بالبقاء، فنحن ملزمون أيضاً بأن نضمن لهم الحد الأدنى من ثقافتهم. أنا لا اقترح وسائل مصطنعة لمساواة مستوى حياتهم، هذا لن يجدي، هناك أمور يمكن بناؤها

تدريجياً، هنالك أمور يجب أن تنمو وتكبر ببطء، لا أريد أن أدخل الآن في التفاصيل، لأنه لا يمكن وضع المساواة التامة كهدف، وعلى كل حال لن يكون تطبيق المساواة الفورية لمستوى الحياة في مصلحة المواطنين العرب على المدى البعيد.

هناك أمور يجب أن تقوم بها الدولة، أعطي مثالاً: الدولة لا تقدم اليوم تعليماً شاملاً لتلاميذ البلاد، وهي تصبو إلى تطوير هذا الأمر مستقبلاً، وتستثني من ذلك التعليم الثانوي. يوجد اليوم جهاز واسع من المدارس الثانوية في البلاد، يوجد حوالي مئة مدرسة ثانوية في البلاد، وعلى كل حال توجد عشرات المدارس الثانوية لليهود، ولا توجد أي مدرسة ثانوية للعرب، كما لا توجد مبادرات خاصة محلية لإقامة مدارس ثانوية (عربية). أنا أطرح هذا في النقاش هنا وكلي قناعة بأنه يتوجب على الدولة أن تقيم مدرسة ثانوية للعرب، وإذا ما بنيت مدرسة ثانوية كهذه فمن خلالها نستطيع أن نسيطر على المثقفين العرب الذين ينمون على مبادئ دولة إسرائيل، نستطيع أن نؤثر، وأن نصنع هذا العجين، وإذا لم نفعل هذا سننمي عندهم مشاعر الغبن والإهانة، إلى جانب ذلك يمكن القول إن الذي يشق لنفسه الطريق ويتقدم في الحياة لن يكون مرتبطاً بالتعليم الثانوي الإسرائيلي في البلاد، أعطي هذا المثال لأعبر عن تمييزنا تجاه العرب.

في حال تنفيذ الأمر ستكون نسبة العرب الذين يتلقون تعليماً ثانوياً أقل من نسبة اليهود الذين يتلقون التعليم نفسه، وأنا لا أطرح مجرد مقارنة اصطناعية، وإنما لاهتمامي بمصلحة الدولة ولربط العرب بها، بالتدريج يمكن تحسين ظروف حياتهم.

على العرب أن يدركوا «من هي الأيادي التي تعيلهم»، وعليهم إدراك ما تأمرهم وتلزمهم هذه المنفعة من ناحية التكيّف الذاتي والانخراط في داخلنا. يجلس في الكنيست ثلاثة من العرب، إذا ما أجريت اليوم انتخابات، ويذهب العرب كلهم لصناديق الاقتراع، لكان يجلس بيننا في الكنيست ١٥ حتى ١٧ عضواً عربياً، كما كان يمكن أن تشكل ميول هؤلاء العرب وآراؤهم مسألة خطيرة جداً.

بالنسبة للعضوين اللذين ينتميان شكلياً لحزبنا، ففي هذا الأسبوع، على سبيل المثال، اضطررنا

إلى تأجيل تصويت، لأنه كانت هنالك معارضة من طرف عضو عربي تابع لحزبنا، كنا قد تعهدنا أخلاقياً تجاهه حول مسألة معينة، فكيف سيكون عليه الأمر إذا ازداد عددهم، ولست بحاجة للقول أي قوى تعمل في هذا الحقل وأي إغراءات ومغرين موجودون هنا في البلاد، علينا أن نحدد جيداً طريقنا حول هذه المسألة وأن نفحص ما الذي سنواجهه.

أريد هنا أن أستنتج استنتاجاً آخر: يجب علينا استخدام جهاز جماهيري سياسي داخل الجمهور العربي في البلاد، يكون مربوطاً ارتباطاً قوياً بحزبنا، نحن نعرف أنه يوجد لدينا الآن جهاز مهم جداً ولكننا لا نستغل سوى القليل من قدرته، إنه «اتحاد عمال أرض إسرائيل». وأنا أقصد بذلك أمرين: الأمر الأول هو بناء وتطوير اتحاد عمال أرض إسرائيل في كافة مجالات العمل الاقتصادي والمهني، وموضوع التعاونيات. ولكن إلى جانب ذلك فأنا أقصد إقامة جهاز آخر يكون في تحالف مع اتحاد عمال أرض إسرائيل، لكنه يكون مغايراً له. أنا مقتنع بما أقول، وقد توصلت إلى هذا الاقتناع بعد تلبك طويل واستيضاحات لا نهاية لها جرت بهذا الخصوص مع الأعضاء الذين يعملون في هذا المضمار ويجلسون معنا اليوم.

إن اتحاد عمال أرض إسرائيل مجرد منظمة عمالية توجه النشاط التنظيمي، وليس بمقدوره معالجة كافة مجالات الحياة عند العرب، ولا يستطيع أن يستوعب في داخله ولا يقدر أن يعد الكوادر القيادية القادرة على تكوين الرأي العام العربي، والقيام بمهمة حلقة الوصل التي ستربط ما بين الدولة والجمهور العربي، وبين الحزب وهذا الجمهور، لن يجد هؤلاء الناس أنفسهم في اتحاد عمال أرض إسرائيل. وإذا ما بقيت المواقع القيادية شاغرة في ساحات كاملة من دون التأثير على الرأي العام، سيبقى العرب عرضة لمؤثرات هدامة تجاه الدولة وتجاه الحزب، وعلى وجه التحديد هدامة تجاه الدولة. أنا أعتقد بأنه يجب إقامة جهاز عام كهذا، ويجب أن يضع الحزب على رأسه عضوا أو عضوين أو ثلاثة أعضاء يكونون ذوي صلاحية أخلاقية وسياسية لمصلحة هذا الجمهور.

نحن موجودون الآن في مرحلة مداولة وإعادة تنظيم الحزب استعداداً لإقامة قوى طلائعية

من داخله، لإشغال عدد كبير من الوظائف لساعات الطوارئ ولبناء الدولة وحمايتها، نحن ملزمون بشمل هذه المهمة في أجهزة العمل التطوعي التابعة للدولة، هناك مشكلة إدخال مرشدين يهود للنشاط التعاوني والعمالي المهني داخل الجمهور العربي، كما تطرح مسألة من يقوم بالصلة بين مؤسسات الدولة وبين الجمهور العربي ومشاكل مشابهة أخرى، توجد هنا مجالات واسعة للعمل الطلائعي.

أتخيل لنفسي صعوبة إثارة الحماس داخل أبناء الشبيبة وداخل الزملاء ذوي الأقدمية، للذهاب للقرية العربية والعمل بين الفلاحين أو بين الأولاد العرب. لو وجد اليوم عشرون شاباً يكونون مستعدين لأن يلتحقوا بهذا العمل لكان باستطاعتهم أن يغيروا وجه الأمور في مناطق مختلفة من البلاد. الحزب لا يفكر بطرق الفرض، لكن قد يتواجد أناس تقودهم قلوبهم إلى ذلك، عندما يعرفون بأن الحزب يلقي عليهم واجباً أخلاقياً في هذا الاتجاه. بالنسبة للعرب داخل البلاد يجب إبداء اهتمام من قبل السلطات وتثقيف الجمهور باتجاه معاملة عقلانية. يجب أن نقيم جهازا عاما خاضعا لسياسة الحزب، للعمل داخل الجمهور العربي.

بما أني تحدثت اليوم بصيغ عامة وغير موضحة أكثر من ذكري للحقائق، استعنت فقط بأمثلة قليلة من الحياة، وقد يؤخذ انطباع خاطئ لدى أعضاء كثيرين غير مقربين من هذا الأمر، أن الحكومة تهمل هذا الموضوع ولا توليه أي اهتمام. الأمر معاكس للغاية. فقد جرت أعمال حكومية واسعة وهناك نتائج في الكثير من مجالات الحياة، مع أنها لم تصل إلى المدى المطلوب.

أحد الأعداء الشديدين الذين نصطدم به ونكافحه هو التربية السيئة لجمهورنا، إنها جزء من مشكلة أكثر شمولية اسمها «علاقة الشعب الساكن في إسرائيل مع الغرباء الذين بيننا». هذه ليست مسألة علاقتنا بالعرب فقط، وإنما علاقتنا مع الزائرين من الدول الأخرى، الدبلوماسيين وغيرهم، إن كل ما تكدس لدينا من مرارة وكراهية واحتقار للشعوب الأجنبية يجد الآن تعبيراً مخجلا، ينتقم انتقاماً شديداً من مكانة الدولة. معظم المفوضيات (الأجنبية) تشعر بهذا الأمر، وهي تمتنع عن إرسال التقارير للحكومة لتشرح بأن شعب إسرائيل يحتقرها ويكرهها، وأنه لا

توجد أي حاجه لوجود هذه المفوضيات، وهو يؤمن بالمقولة «شعب يسكن وحده» ولا يوجد لديه أي اهتمام بالرأي العام، وكل ما يعطي ويفعل هو فقط من دافع الشفقة والتخلص من واجبه، وإنه مستعد في كل لحظة لأن يتفاخر بذلك، كان باستطاعتي أن أقدم أمثلة لا عدد لها في هذا المجال، لكني لن أفعل ذلك الآن.

أود أن أقول إنه إذا قبلت هذه الخطة فهي لن تغير بأي حال ولن تخفي من داخل العرب المرارة والشعور بالغربة داخل بلادهم، هذا الشعور عميق ولن يتغير، إنه شعور بالنقص الكامل الذي لا علاج له، وهو نتاج العديد من الأحداث التي لا يمكن تغييرها، إنه الشعور بفقدان السلطة والقوة التي كانت لديهم دائماً، مع أنهم عملياً لم يكونوا في السلطة ولو مرة واحدة، هذا الشعور لا يمكن اقتلاعه، يتجلى الهروب من مأزقهم هذا في اتجاهين متعارضين: الأول هروب العرب الميسورين اقتصادياً من البلاد، والمخرج الثاني الذي يسعى إليه البعض هو الانخراط في الدولة، وتوجد في هذه الأيام بدايات قليلة لهذا الأمر.

ي. كوسوي: الزعبي قال لي هذا.

م. شاريت: بسبب تزاحم الأحداث وبسبب الظروف التي تمر فيها الدولة، فأنا التقي العرب أقل مما كنت أجتمع بهم من قبل وعلى مدار ٤٥ سنة من حياتي في البلاد، إني أعرفهم وأعرف عقليتهم جيداً، وأستطيع أن أتوقع ردود فعلهم من دون أن ألقاهم، ولا أخطئ إلا في بعض الأحيان. لقد توقعت جيدا بداية تفككهم وانخراطهم في الدولة من دافع شعورهم بالضعف والإهانة. وعلينا يتوقف الأمر، في تشجيع هذه العملية أو رفضها.

نهاية خطاب م. شاريت: عندما تمارس الحكومة سياسة إيجابية جيدة أو عندما تقرر إحدى الوزارات نهجاً صحيحاً (تجاه العرب)، يعود للذاكرة المشهد الذي وصفه مراسل صحيفة «أوبزيرفر» عن الضابط (اليهودي) الذي وضع صفيحتي ماء (للعرب العطشى) والجنود الذين دلقوها في الرمال. من شأن هذا الأمر إلقاء الضوء على الضغينة العمياء المهينة وكأنه لا قانون وشرع تجاه العرب. ولربما يعود الأمر إلى تربية سيئة للجمهور، وعدم إبداء النصيحة لمنع هذه

المشاعر، ولا يمكن الجزم بأن السياسة الإيجابية التي تقرها الحكومة قد تجني ثمارها الدولة أو الحزب، وربما تستغلها القوى الهدامة التي تبني نفسها من هذا الدمار.

أقترح إعطاء حق الكلام للرفيق يهوشع فلمون، الذي يترأس مكتب الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة، والذي يعمل معي بشكل دائم وقوي، لكي يوضح الاستنتاجات العملية لأقوالي، وبإمكانه أيضاً معارضتها.

ز. أهرونوفيتش: يخيّل إليّ بأن الفرضيات التي شرحها هنا موشيه تمثل سياسة الحزب. هناك حالات شاذة عن القاعدة، لكن بشكل عام أعتقد أن الحزب يتماثل تماماً مع الرأي والخط الذي عرضه موشيه. بودي طرح سؤال لموشيه بصفتي عضواً في الحكومة: لماذا لا يُقام في الحكومة جهاز يُعنى بالعرب فقط ومن خلاله يتم تنفيذ سياسة الحكومة تجاه الأقلية العربية، الأمر الذي لم نقم بتنفيذه حتى الآن؟ أطرح على سبيل المثال مشكلة «الغيتوات» (التجمعات السكنية) العربية في البلاد: طالما نواصل الحفاظ على تلك التجمعات، لن نستفيد شيئا مما نقوم بعمله، وكذلك مسألة أملاك العرب الساكنين في البلاد، هذه الأملاك مصادرة منهم برغم كونهم يمتلكون هويات إسرائيلية.

جميع الفرضيات التي ذكرها موشيه هي فرضيات صحيحة، لكنني أشعر بأن الحكومة لا تقوم بتنفيذ السياسة التي وضعتها لنفسها وبصورة فعلية، بسبب فقدان جهاز المتابعة لتنفيذ هذا الأمر. إذاً، ما الفائدة إذا ما أقر في هذه الجلسة أن هذه الفرضيات صحيحة؟ ليس هذا ما نصبو إليه. والحزب لم يقرر أبداً عكس ذلك.

أريد إبداء ملاحظة أخرى: كنت أود معرفة فحوى ونتيجة هذا النقاش. إذا كان الهدف مصادقتنا فقط على آراء وموقف موشيه، فهذا زائد ولا حاجة لأن نضيع عليه المساء كله. ربما كان هناك تلخيص للمسألة أو كنا نستطيع الوصول إلى استنتاجات نهائية معينة. وأنا أقول هذا حتى لا ندخل إلى الإشكالات الواسعة للقضية، ربما يتحدث فقط الأعضاء الذين يخالفون فرضيات موشيه. وأنا أقترح بأن يطرح هؤلاء الأعضاء الاقتراحات العملية حول الموضوع.

م. **شاريت**: أولا عليّ التنويه بوجود جهاز، والأصح توجد أجهزه متعددة. يوجد مكتب للشؤون العربية بجانب مكتب رئيس الحكومة، مهمته توجيه الوزارات في عملها تجاه الأقلية العربية والتنسيق فيما بينها. إن العمل الأساس لهذا المكتب يتمركز في تدعيم الاستقرار وتسهيل الحياة الطبيعية للمواطنين العرب داخل دولة إسرائيل، ولتوجيه سياسة الوزارات تجاه الموضوع العربي. هنالك أمور أخرى يقوم بمعالجتها هذا المكتب.

يعمل الحكم العسكري من خلال صلة وثيقة مع هذا المكتب، على الرغم من كونه ذراعا تابعا للجيش، وللجيش سياسته الخاصة. كما توجد مجالات عمل تخص أمن الدولة، والجيش هو المسؤول عن التنفيذ والتطبيق. مثلاً: محاربة ظاهرة التسلل، فإن المشرف على هذا الموضوع لا يستطيع أن يكون جزءاً من مكتب الشؤون العربية لان الأمر يحتاج إلى هيئة أعلى.

هنالك سلطة مهمتها البحث عن مأوى للعرب الذين نقلوا من أماكن سكناهم في داخل الدولة، تعمل هذه السلطة حسب اتجاه معروف وميول واضحة تعمل داخل الحكومة، ليس دائماً برأي الحكومة كلها، هذه القضية من صلاحيات الحكومة.

تعمل الحكومة بهذا الشأن طيلة الوقت. ومن بين أهداف بحثنا هذا، تحديد سياسة الحزب بهذا الشأن.

ي. **بن تسفي**: بودي تصحيح أقوال رئيس الجلسة، أنا أوافق على أنه لا مجال للدخول إلى تفاصيل الأمور، لكن عندما يطرح الموضوع للنقاش يجب أن يستوفي حقه من خلال طرح الأسئلة وتقديم الاقتراحات.

ي. **فلمون**: أريد أن أقدم باختصار بعض الحقائق عما يجري داخل مكاتب الحكومة. مع أن موشيه تطرق إلى الأمور المتعلقة بالموضوع أريد التذكير بوجود هيئة كهذه كانت قد عملت في الماضي، وهي مكتب الأقليات. ولم يقم هذا الجهاز بمهمته كما يجب، لأن باقي المؤسسات اعتقدت بأن على هذا الجهاز معالجة كل ما يختص بالعرب. كان من الضروري إلغاء مكتب الأقليات وإلقاء مسؤولية تنفيذ المهام على الوزارات الحكومية المختلفة، كل وزارة حسب صلاحياتها.

بهذا الشكل يكون في كل وزارة قسم يختص بالموضوع العربي، على أن تكون جميع هذه الأقسام مرتبطة بمكتب المستشار للشؤون العربية بجانب مكتب رئيس الحكومة.

هناك لجان استشارية تناقش كل ما يجري عند العرب، ويخيل لي أن نقاشنا ذو فائدة كبيرة كوننا نناقش عدم تمييز العرب عن الآخرين. ومع مرور الزمن ستكون هناك ضروه لإلغاء الأقسام في الوزارات المختلفة. وإذا تواجد في حيفا على سبيل المثال عرب يجب الاهتمام بأن يكون في مكتب العمل أو في مكتب الزراعة موظف يتقن اللغة العربية أو حتى موظف عربي. هذه الأمور سوف تتم بالتدريج.

بودي الآن تقديم بعض المعطيات الإحصائية: يوجد في دولة إسرائيل حوالي ١٦٥ ألف عربي، يعيش غالبيتهم في القرى، أي ما يقارب ١٢٠ ألفاً، منهم حوالي ١٧ – ١٨ ألفاً من البدو يعتاشون على الزراعة أيضاً. (وما تبقى يسكن في المدن العربية والمختلطة مع اليهود).

كما هو معروف للجميع لا يوجد في تشريعنا تمييز تجاه العرب، مع ذلك يجب أن نذكر أنه لم تنشأ حتى الآن بين العرب أي حركة تتماثل مع دولة إسرائيل أو مع الدول العربية. وكل ما يجري في الساحة العربية يتم على يد اليهود لصالح العرب، هذا ما يفعله الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)، وحزب العمال الموحد (مبام)، وحزب اتحاد عمال أرض إسرائيل (مباي).

كما يمكن تصنيف العرب حسب النسب التالية: ١٥ بالمئة ينتمون إلى كبار التجار وكبار الموظفين من أصحاب الأراضي (الإقطاعيون)، حوالي ٢٠ بالمئة من أصحاب المهن ومن أصحاب الأراضي المتوسطة بحيث يملكون قطعا تتراوح مساحتها ما بين ٢٥ حتى ٣٥ دونماً للوحدة، ويعملون بقواهم الذاتية أو بمساعدة عامل أو عاملين. هكذا كان وضعهم في عهد الانتداب واستمروا حتى اليوم، وحوالي ٦٥ بالمئة عمال زراعة وعمال بالأجرة.

وعندما نناقش ما يدور بين العرب لا نستطيع الحديث عن هذه الأمور كلّها بوتيرة واحدة، باعتقادي ١٥ بالمئة من الذين ذكرتهم سيتركون البلاد، لأن هؤلاء لن يتفقوا مع سياستنا. لقد عاشوا في زمن الانتداب في جنة عدن، وهذه الجنة لن تدوم لهم، بالأمس فقط قال لي أحد العرب،

وهو رجل عملي جداً وتاجر كبير – «قرمان»: في عهد الانتداب كنا معا نسرق الحكومة البريطانية. فقد كان هذا الرجل يزوّد السجون بالمؤن. لقد حصل على السكر من هناك وقام بإنتاج الحلاوة وبيعها في السوق السوداء، ولم يقم بدفع سوى ٦ ليرات لضريبة الدخل. فإذا لم يترك البلاد هذه السنة سيتركها بعد بضع سنوات، وفي نهاية الأمر يتعين على هؤلاء الـ١٥ بالمئة أن يتركوا البلاد. هناك حالات أخرى يترك فيها العرب البلاد بمحض إرادتهم، وعلى كل حال فإن كثيراً منهم يريدون أن يتركوا. باعتقادي أحد العوامل لعدم تركهم البلاد يكمن في عدم قدرتهم على نقل أموالهم من هنا (إسرائيل). لقد تحدثتُ مع ذلك العربي عن إمكانية إجراء مبادلة بين يهود العراق والعرب، أي: بين العرب الذين يريدون ترك إسرائيل ويحصلون هناك على ممتلكات اليهود وفي المقابل يحصل اليهود هنا على ممتلكات العرب، عن هذا أجاب بأنه في الحقيقة لا يريد ترك البلاد، لكنه لو حصل على نصف ممتلكاته لترك البلاد، وعلى كل حال هذا الرجل لن يفقر في دولة إسرائيل أيضاً على الرغم من أنه سيدفع أكثر من ٦ ليرات لضريبة الدخل، وهو لا يقيم علاقة مع المجتمع ويسلم منتوجه لمن سلمه آباؤه وأجداده.

وفيما يخص شؤون العمل، أسمعت صيحات كثيرة عن نقص العمل في مدينة الناصرة وكذا في أماكن أخرى، برأيي المشكلة معكوسة، لأن غالبية العاطلين عن العمل من اليهود، وإذا تسلم العاطلون عن العمل اليهود حصص العمل ذاتها التي يتلقاها العاطلون عن العمل العرب لتحسن الوضع.

توجد اليوم رغبة كبيرة لدى المشغلين في استيعاب عدد كبير من العمال العرب بسبب الأجر المنخفض الذي يتقاضونه. حسب رأيي يجب ألا نهتم بتشغيلهم، ويجب الاكتفاء بترتيب ظروف عملهم. والعربي يكذب أمام مكاتب العمل لأنه لا يخبر عن الأجر الذي يتقاضاه وما يستحقه، وإذا لم يكذب فإن صاحب العمل يفصله من عمله، وعندها سيضطر للذهاب للعمل في الوسط العربي ويتقاضى هناك أجرا زهيدا، هذا هو الوضع في العمل.

بالنسبة للزراعة: في السنة الحالية كانت ميزانية قسم الزراعة في الوسط العربي حوالي ٢٠٠

ألف ليرة. سبعون ألفاً للمزارع التي تأثرت من الأحداث وسبعون ألفاً قروضاً لمزارعي التبغ، والباقي لزراعة المشاتل ولتشجيع غرس الأشجار وتشجيع تربية الدواجن وغيرها.

لقد فشلت سياسة توطين اللاجئين، ولسنا المسؤولين عن ذلك. جئنا لقرية مثل المجدل وقلنا لهم انتقلوا للسكن في مكان آخر، نحن مستعدون لإعطائكم أرضاً بديلة، ونحن على استعداد لمنحكم قروضاً لبناء البيوت. الحقيقة هي أن اللاجئين لا يستجيبون لهذه التوجهات، ولا يمتثلون لنا، والسبب بسيط جداً. لو وزعنا لكل سكان المجدل حاجتهم من الدونمات، فمن الواضح أن الـ١٥ بالمئة الذين كانوا يملكون سبعين دونماً فما فوق سيحصلون على ٢٥ دونماً فقط، ٢٠ بالمئة منهم لن يكسبوا ولن يخسروا، وفي المقابل سيخرج ٦٥ بالمئة من سكان القرية رابحين، الحقيقة أن من يمتلك اللسان والعقل ومعرفة اللغة والإنتلجنسيا هم الـ١٥ بالمئة المؤثرون على باقي الـ٦٥ بالمئة بألا يقبلوا العرض. والحقيقة أن كل من أراد فلاحة الأرض من بين اللاجئين اقترحت عليهم هذه الإمكانية ولم يقبلوا بذلك. لقد تلقينا مصادقات من وزير المالية على أموال كثيرة ولم نصرفها بعد. معروفة للجميع قصة الفضيحة بخصوص عرب قرية «حسس» في الجليل. فقد أخرجناهم من حسس وأسكناهم قرب طبريا، لقد أعطيناهم ٤٠٠ ليرة للسكن. لم يقبضوا النقود بعد مع أنه مسجل بأنهم استلموها. لقد نقلناهم آنذاك من بلدهم بسبب الوضع المتوتر مع السوريين ولمخاوفنا بأن تصبح هذه القرية مصدر تجسس ونقل معلومات.

بالنسبة للتعليم، كانت الميزانية لعام ١٩٤٩ مئة وخمسين ألف ليرة. معروف للجميع أن اليهود يتحملون عبء ٤٠ حتى ٦٠ بالمئة من مصروفات التعليم. والعرب يقدمون بصعوبة ٩٠٠ ليرة من أصل مئة وخمسين ألف ليرة. أنا لا أرى بهذا أي سياسة غبن تجاههم. كذلك الأمر بخصوص مجال الصحة. معروف لنا جميعاً كم يدفع كل منا لصندوق المرضى والضرائب البلدية وغيرها. العرب لا يدفعون شيئاً من هذا.

أستطيع أن أذكر قائمة طويلة من الأعمال التي لا تظهر بأي حال وجود غبن من قبل حكومة إسرائيل تجاه العرب.

يجب أن نذكر أن لدى الجميع، اليهود والعرب العاملين في جهاز الخدمات، ميل لأن يكونوا فاسدين، لأن الـ٦٥ بالمئة يعرفون جيداً طريقة التزلف والمداهنة التي تقود الشخص للفساد. وقد يبدأ الأمر بوجبة غداء وينتهي بالرشوة. والأمر ناجم عن حقيقة أن ليس هنالك قابلية جماهيرية للعمل في هذا القطاع، كما لا توجد الرغبة للعمل بين الجمهور العربي.

ذكرت في بداية كلامي أن الحكومة سنت قوانين خالية من تمييز العرب، لكن عمليا توجد بعض الحقائق تجعل وضع العرب غير مرض. الحقيقة الأولى هي قضية اللاجئين، حيث يعيش هنا أبناء عائلات لديهم أقارب يسكنون على الطرف الثاني من الحدود، وطالما لا يعود إخوانهم ويلتم شمل الواحد بالثاني فلن يشعروا بالراحة والطمأنينة. والثانية، هي قضية الممتلكات المتروكة (الأملاك التي وضعت الدولة يدها عليها). لقد احتلت البلاد خطوة بعد خطوة، وإذا أخذنا على سبيل المثال قرية مثل أم الفحم التي كانت أراضيها بأيدينا فترة طويلة وأقمنا عليها المستوطنات للقادمين (المهاجرين) ونقاط رقابة، لا نستطيع أن نقول اليوم إن كل حاضر لم يغادر البلاد يستطيع أن يأتي ويقول: أنا لست غائباً. كذلك فليس صحياً إبقاء الوضع على ما هو عليه، فلا يمكن إبقاء وضع يكون فيه الشخص حاضراً وغائباً في الوقت نفسه. وأنا أرى الحل في أن تشتري سلطة التطوير كل ما تراه حيوياً للدولة. والممتلكات غير الحيوية تبقى لأصحابها. كما يجب تحويل ثمن الممتلكات المُشتراة إلى أصحابها، يجب علينا التصرف حسب هذا المبدأ. ويمكن حل هذه القضية بشكل عقلاني للطرفين.

بالنسبة للسياسة المحلية، قلت إن تحركات العرب السياسية لم تأت من نفسها إنما اليهود أدخلوها إليهم. كل حزب وحساباته الذاتية وكل واحد ورغبته في خدمة مصلحته الشخصية.

عملياً، كل الأمور الإيجابية التي ذكرتها لا يلزم التطرق إليها بشكل خاص. وإذا نفذت الحكومة شيئاً إيجابياً لسكانها فهذا أمر بديهي وطبيعي، وهو واجب عليها.

موشيه ديان: أشعر الآن بالحرج حين أتحدث عن هذه المسألة، لأن أهم المعطيات الأساسية لفحص هذه المسألة هي معطيات أمنية، وفي هذا الموضوع وحسب قانون الجيش، لا يستطيع رجل

الأمن مناقشتها مع الجمهور المدني. لقد أزلت رتبي العسكرية لأتمكن من الحديث. (ملاحظة: في جلسة مغلقة مسموح). لو أن واحداً من أعضاء حزب «مبام» ناقش مسائل أمنية في اجتماع كهذا لكنا تذمرنا واستنكرنا ذلك.

أريد أن أقول بعض الكلمات من دون الدخول إلى قضايا الأمن. ملاحظة واحدة على أقوال موشيه بخصوص محاربة التسلل. على الرغم من كون هذه المسألة جزءاً من المشكلة الأساسية التي نبحثها الآن هنا وقضية حراسة الحدود، فقد طرح هنا جانب بسيط من المسألة. أريد أن أقول بأنني أختلف، ليس مع ملاحظات موشيه حول حالة محددة، وإنما مع الاستنتاجات التي يمكن أن يستخلصها الجمهور المتواجد هنا حول الحقائق المتعلقة بمحاربة المتسللين. إن المتسللين الذين نتحدث عنهم اليوم ليسوا مواطنين في غالبيتهم وليسوا ممن استوعبوا في دولة إسرائيل، توجد مناطق قرب الخليل، يعبر منها العرب الحدود لاختصار الطريق، أما العربي الذي يدخل إلى مجال دولة إسرائيل، فهو يتسلل بهدف دخول إحدى المستوطنات في دولة إسرائيل قاصدا السرقة، وإذا اصطدم بصاحب المزرعة فمن المؤكد أنه لن يرتدع أيضاً عن قتله. إن المتسللين اليوم بغالبيتهم يختلفون كلياً عما كانوا عليه في السنة الماضية. هنالك حالات شاذة يتنقل فيها العرب من غزة إلى الخليل، وهؤلاء لا يهدفون سوى المرور من منطقة لأخرى. وكل الـ١٢٠ شخصاً الذين كتب عنهم مراسل صحيفة «أوبزيرفر» هم الجمهور نفسه الذي ذكرته، همهم الوحيد هو التسلل إلى المستوطنات العبرية.

عليّ أن أؤكد أن العقوبات الجماعية (ضد المتسللين) أثبتت حتى الآن أنها ناجعة. ومن أجل اتباع أساليب أخرى يجب زيادة الجيش بـ١٠ أضعاف. ومع الجيش الذي لدينا الآن وفي خطوط تمتد على طول عشرات الكيلومترات ولا توجد فيها مستوطنات ولا يوجد جنود يرابطون هناك، لا توجد أساليب أخرى ناجعة.

ملاحظة ثانية أريد أن أذكرها بخصوص درجة واحتمالات ولاء الجمهور العربي الذي بقي في إسرائيل، في حالة الحرب. أعتقد بأن الاستنتاج حول بقاء العرب في الشمال صحيح،

لكن غير واف وبتأثير العوامل الموجودة هناك بدون أدنى شك لو احتل الجيش هذه المنطقة كما احتل المناطق الأخرى، أي رويداً رويداً، لكان العرب قد هربوا مع اقتراب الجيش من قرية لأخرى. وكانت النتيجة أن بقي العرب في شمال البلاد، وما عدا الأفراد والمجموعات القليلة، مثل الدروز والشركس، فإن الباقين هم جزء من الجمهور العربي. كذلك الأمر في المثلث هناك رسمت الحدود بشكل مهني صرف، ولو مرت الحدود في مكان آخر، لكان هؤلاء يتبعون إلى دولة معادية. هذا لا يعني عدم تواجد أشخاص سيظهرون ولاءهم لنا، لكنهم لا يختلفون بأي شيء عن باقي العرب.

في النقب تشكل القبائل البدوية القسم الأكبر من السكان، ويمكن تسمية قسم صغير منهم فقط «موالين». في مدينة مثل «المجدل» بقي الناس صدفة، قسم منهم يحافظ على ممتلكات الموجودين في غزة. أنا متشائم كثيراً حول إمكانية رؤية هؤلاء العرب كموالين، وعلى أي حال لا أرى سبباً للتمييز بين هؤلاء الذين يبلغ عددهم ١٧٠ ألف عربي والساكنين في إسرائيل وباقي العرب.

م. **شاريت**: كان ثمة من ذهب، وثمة من بقي، لكن الحقيقة تكمن في بقاء جمهور معين داخل دولة إسرائيل.

م. **ديان**: إذا أردت الحديث عن ولائهم في زمن الحرب، فأنا أقول: كان بمقدورهم أن يكونوا في الوتيرة نفسها تابعين للطرف الآخر. القضية الأمنية المطروحة ليست فقط قضية الولاء في المستقبل. إننا نخشى انفجار الحرب ونحن نتوقع من مستوطناتنا ومن كل وحدة في الجيش بأن تحارب وتصمد..... يجب أن نفترض أنه إذا وقعت الحرب واقتحمت الحدود في النقب على سبيل المثال، لن يكون الأمر صعباً ومعقدا للغاية. لكن إذا ما اقتحمت الحدود وكان من خلف جيشنا قرية عربية، فإن الأمر يكون سيئاً جداً. هذا هو الحد الذي أسمح لنفسي التحدث فيه عن قضايا الأمن.

للرد على القضية التي طرحت حول السياسة تجاه الجمهور العربي الساكن في البلاد، أريد أن أقول إنه يجب أن تكون سياسة الحزب موجهة بحيث لا يُبت نهائياً في مستقبل الـ ١٧٠ ألف

عربي. ولربما تكون هناك إمكانيات أخرى في السنوات القريبة يتم فيها تنفيذ ترانسفير لهؤلاء العرب من أرض إسرائيل. وطالما توفرت الإمكانية لمثل هذا الأمر، فلسنا بحاجة لأن نفعل شيئاً يحول دون ذلك. إن الـ ١٧٠ ألف عربي هم جزء شجاع من باقي الشعوب العربية. من مصلحتنا طرح المسألة على هذه الشاكلة وليس من مصلحتنا أن نغيّر هذا. لا أعتقد بأننا سنصل في وقت قريب إلى وضع تكون فيه الحدود ثابتة، حتى نحوّل هؤلاء السكان إلى جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

م. **شاريت**: يبرز السؤال حول إمكانية تعليم الأولاد العرب أو حرمانهم من التعليم، إذا كنا سنعلمهم، هل يجب علينا تحويل المدرسة إلى وسيلة تأثير، إن تمكنا من ذلك. ويبرز أيضاً السؤال حول إمكانية إعطائهم فرصاً للعمل، وإذا أعطيناهم يمكننا استخدام منظمة العمل كوسيلة للتأثير، أو أن نترك هذا الموضوع.

م. **ديان**: هذه ليست المسألة الوحيدة التي لم يحن الوقت بعد لحلها على نحو نهائيّ. نحن نواجه ثلاث قضايا على الأقل من دون حلول نهائية، وهي: قضية حدود دولة إسرائيل؛ قضية إسكان ٦٠٠- ٧٠٠ ألف لاجئ، والتي لم تجد حلاً بعد. وبرأيي فإن هاتين القضيتين مرتبطتان بقضية العرب في أرض إسرائيل. وطالما لم تحل القضيتان وبالتحديد قضية اللاجئين لا أرى سبباً في حل القضية الثالثة حلاً نهائياً. عندما توجد الآلية لإسكان الـ ٧٠٠ ألف لاجئ، يكون سهلاً علينا حل مشكلة هؤلاء العرب، وفي حال موافقة دولة عربية أو عدة دول عربية لتوطين اللاجئين العرب في مناطق معينة، يتم فحص نقل هؤلاء العرب (من تبقى في إسرائيل). وعلى أي حال، طالما أننا لا نعيش في حالة سلم، يجوز لنا أن ننظر إلى هذه المسألة كما لو أنها مفتوحة.

إن تطبيق سياسة عدم القبول (حيال العرب) قد لا تكون ناجعة، ولكن من ناحية أخرى بالإمكان استخدام كل وسائل المحاصرة المُتاحة لنا؛ بمعنى أن لا نقبلهم في الجيش، وأن نحرمهم من هويات المواطنة الثابتة، وأن نمنع عودة جزء من اللاجئين ونرفض دفع التعويضات لهم. سنقول إننا نساعدهم على الاستمرار في وضعهم الحالي، ولن نسعى لأي حل بنّاء بالرغم من

الضرر الذي قد ينجم عن هذا الأسلوب على المستوى الداخلي. أما بالنسبة للرأي العام العالمي فعلينا القول: إننا نرى في هذا الجمهور جزءاً من الجمهور العربي كله، وعندما نبلور علاقاتنا مع هذا الجمهور ولا نجد الوسيلة لنقل هؤلاء العرب إلى هناك، فسنمكنهم من الانخراط والذوبان داخلنا. غير أننا نجد أن هناك إمكانية لحل عن طريق ضم هؤلاء (العرب) إلى باقي الجمهور العربي.

جلسة كتلتنا في الكنيست مع السكرتارية- ١٩٥٠/٧/٩

المشتركون: ز. أهرونوفيتش، عامي أساف، أ. بهير، ي. بيرتس، ي. بن- تسفي، م. جربوفسكي، ي. دوفدوفاني، ش. ديان، ب. تس دينبورغ، د. هكوهين، ن. هرباز، ش. لافي، ي. لام، د. نيتسر، ي. سميلانسكي، م. شاريت.

الحضور: أ. أوفير، ي. الكسندروني، بابة إدلسون، م. أساف، ز. أون، ي. أوري، ن. بن نتان، أ. بيكر، ر. بورشتاين، ر. بش، م. برالي، ز. هرينغ، م. هورفيتس، ي. هلبرين، ن. فرلينسكي، ي. حسكين، ي. يزرعالي، ش. كوهين، م. كاتس، ب. مينكوفسكي، ش. مينتسبرغ، ع. مور، ح. سوروكا، ف. سابير، ي. فلمون، ي. فنيجر، ش. تشرتنكو، م. كوسترينسكي، أ. كتسنلسون، ص. كرمر، تس. شلواح، ي. شيتس، أ. شومروني، ل. سريد.

على جدول الأعمال

العرب في الدولة (نهاية البحث)

شارك في النقاش: ع. أساف، ز. أهرونوفيتش، ش. لافي، ي. بن تسفي، ر. بورشتاين، د. هكوهين، ن. فرلينسكي، ع. مور، ن. هرباز، ب. ص. دينبورغ، ي. أوري، ي. سميلانسكي، ش. ديان، م. شاريت، ز. هرينغ.

جلسة الكتلة في الكنيست مع السكرتارية

١٩٥٠ /٧ /٩

الرئيس ز. أهرونوفيتش يفتتح الجلسة.

نعود لمواصلة بحثنا من الجلسة السابقة، والتي كانت خاصة بقضية العرب.

ي. بن تسفي: انقضت سنة ونصف السنة على طرح هذه القضية، ولا تزال المشكلة قائمة،

والذي لم يفعله العقل لم ينجزه الوقت في الموضوع الذي نحن بصدده، لقد تكونت لدينا التجربة، ولا أستهين بها، لكن إلى جانب ذلك تكدست المرارة، وأصبحت القضية ملحة جدا، ولا يجوز تأجيلها أكثر من ذلك. في القضية المطروحة للبحث قد يكون الإلحاح إيجابياً.

يشارك في كتلتنا الديمقراطية عربيان وقد انتخبا من قبل ٣٠٠٠٠ ناخب، إن نفسية زميلينا في الكتلة متوترة جدا ومليئة بالمرارة، لا يتوجه إليهما أحد، لا يسألون عنهما، لا يطرحون عليهما السلام ولا يدعيان لحضور الجلسات. قبل سنة كانت تتم دعوتهما والآن لا يدعوهما أحد، إنهما يشككان بأن الأمر مقصود، ويقولان إنهما إذا كانا غير مرغوب فيهما فهناك مرشحون آخرون وهما مستعدان لأن يستقيلا، لم أستطع أن أقول لهما فيما إذا من الأفضل لهما أن يستقيلا أو لا.

قبل عطلة عيد الفصح ألقيت مهمة التحدث إليهما على عاتق الرفيق كوسوي، وقد وعدهما ببحث مطالبهما في جلسة الكتلة والسكرتارية، وهناك يتم بحث مطالبهما، لقد شاركت في هذا اللقاء وفي لقاءات أخرى، لكن الأمر لم يبحث حتى الآن وهما ينتظران الأجوبة، لم نقم بتلبية أي شيء من وعودنا تجاههما، ويسرني طرح هذه القضية على بساط البحث.

السؤال هو: ما هي سياستنا تجاه الأقليات؟ الأقلية الإسلامية والأقلية المسيحية، وعلاقاتنا بالدروز وبالفلاحين، وسياستنا تجاه الإقطاعيين وتجاه أهل المدن والبدو وتجاه الأصدقاء وتجاه الكارهين لنا، وهل توجد لدينا سياسة واضحة أم لا؟

هنالك خلافات في الحكومة حول معالجة هذه الأمور كما يوجد تضارب في الآراء، على سبيل المثال: اتخذنا قرارا في لجنة الداخلية حول إمكانية إقامة سلطات محلية. ليس واضحا لي السبب في تأجيل الأمر، يوجد تناقض في المواقف والجميع يحسون بذلك، توجد ازدواجية في التعامل وتوجد تناقضات.

في الجلسة السابقة طرحت آراء من قبل الرفيق فلمون وآخرين، إذا كانت هناك آراء فمن الضروري فحصها، فإما نقبلها أو لا نقبلها، وكل اقتراح يفحص في اللجنة المختصة، لكنني لم أسمع حتى الآن أن لجنة ما قامت وفحصت هذه القضية، سواء في الكنيست أم في الحزب، ولا حاجة للكلام عن

الهستدروت، هذه ليست قضية من نوع القضايا التي يمكن طرحها في الجلسة العامة للكنيست، كما أننا لسنا معنيين بذلك، في المقابل لا يجوز إهمال هذه القضية ويجب مناقشتها في هذه الهيئة الحزبية، ويجب أن لا ننسى بأن هناك جهات تهتم بالأمر مثلنا، وهي تعالج الأمور في هذا الموضوع.

الأسئلة العامة التي أطرحها: ما هو موقف الدولة تجاه الأقليات؟ هل تريدهم أن يظلوا في الدولة أم أن يخرجوا منها؟ وإذا بقي قسم منهم فمن الضروري معالجة أمورهم من النواحي الاجتماعية السياسية والمبدئية، وعلينا التمييز بين محبينا وبين المعادين لنا، وأن نعمل بجد على انخراط الأولين، وإقصاء الأخيرين وتنكيد حياتهم. هناك على سبيل المثال مسألة التصفية (تصفية العرب)، برأيي لا يخطر في البال التصفية والتهجير الشامل.

نحن نعلن وأعلنا سابقا عن المساواة بين المواطنين جميعهم بدون فرق في العرق، هل المقصود في هذا القول أن لا يبقى عرب في الدولة؟ إذا كان الأمر كذلك فهذا هراء، لا شك في أن قسما منهم سيبقى في الدولة، لا يعترض أحد على وجود قضاء واحد وقانون واحد، لكن، إذا بقي عدد منهم، سنعمل على تطبيق سياسة التصنيف، ومن خلال الضغط سنتسبب في خروج عدد كبير منهم، وإذا ما تردت أحوالهم في الأقطار المجاورة فيمكن الافتراض بأنهم لن يخرجوا، عندها يمكن الافتراض بأن الوضع سيكون عكسيا وأنهم سيعودون إلى هنا، هناك فرق بين رفضنا إدخال العرب إلى البلاد، وبين تسببنا في إخراجهم عن طريق التمييز القانوني والإداري، لا يمكن أن نسمح بمثل هذا الأمر، فلدينا كارهون كثيرون في الداخل وفي الخارج، وهناك من لا يؤيدنا في العالم ومن شأنهم أن يكونوا ضدنا في الأمم المتحدة، ولا يمكن أن نمارس تجاه العرب تمييزا قانونيا أو إداريا من دون أن يشعر العالم بهذا الأمر.

إذا كان هناك تمييز لدى ابن سعود – على فكرة هناك لا يوجد يهود – لا يهتم أحد بذلك، لكن إذا جرى تمييز في العراق أو في مكان آخر سيلقى الأمر اهتماماً، وإذا جرى هنا تمييز تجاه العرب، حتى وإن بقي القليل أو الكثير منهم، فإن الأمر سيلفت اهتمام كل المسيحيين وكل المسلمين، لقد عبر الزميل «فلمون» وآخرون هنا عن رأيهم، وكأن الأمر لم ينته بعد، ولم يحددوا ما سيحدث

في المستقبل بخصوص الميزانيات للسنوات القادمة، إننا مضطرون لأن نحدد قانونيا موضوع ميزانية هذه السنة، وعليه فنحن ملزمون بتحديد مسار واضح للعمل، ومن سيعالج هذه القضية، سواء في مكتب رئيس الحكومة أم من خلال مكتب خاص يصدر تعليماته لكل دوائر الحكومة لكي لا تكون فجوات في المعالجة التي تقوم بتنفيذها الأقسام المختلفة.

ماذا نفعل مع الأقلية التي ستبقى في البلاد، برأيي يجب علينا دمج أولئك الذين يبقون من النواحي الاقتصادية والروحية والأخلاقية والثقافية. وعندما أقول من الناحية الثقافية فأنا أقصد أيضاً اللغة، ولا أقصد القول بأننا سنطردهم، ولكن هناك ضرورة لسيادة اللغة العبرية بين العرب، هذا الأمر مهم جدا في التعليم، وبقدر ما فحصت الأمر فإنهم لا يولون الاهتمام بالتعليم العربي بمثل اهتمامهم بالتعليم العبري، بل على العكس، قال لي أحد معارفي من العرب: «أريد أن يجلس ابني وابنتي على ذات المقعد الذي يجلس عليه ابنك وابنتك، وعندما ينهي ابني أو ابنتي المدرسة يكونون مؤهلين لأي وظيفة، فلا يرفضون لأنهم تلقوا تعليمهم في مدرسة عربية». سألته: «وماذا بخصوص اللغة العربية؟» أجاب: «لا تهتم فهم سيعرفون العربية». نحن نريد أن تكون لغة الدولة وثقافتها عبرية تجاه اليهودي وتجاه غير اليهودي.

علينا الاهتمام بالمساواة من الناحية الاقتصادية أيضاً، يجب إلغاء التمييز في أجور العمل وشروط العمل وأجرة الإنتاج وما أشبه، أنا أعرف أن الأمر ليس سهلا، ولا أقصد بأن يصدر غدا أمر وأن يعملوا بموجبه، لكن يجب أن تكون طريقنا موجهة نحو ذلك.

هناك أمور أخرى أشك في إمكانية تحقيقها خلال سنة واحدة، مثل قانون التعليم الإلزامي بكل أنواعه وفصوله، إلى جانب ذلك نحن ملزمون بتحديد سياسة نعمل بموجبها، يجب أن يكون هدفنا تحقيق المساواة في تكلفة الإنتاج والأجرة وإلغاء ظاهرة الاحتكار السائدة في المثلث- سواء أكان هذا مقاولا أم شركة، يجب ألا يكون مكان لأي ادعاء حول التمييز، يجب علينا منع الغبن في التوظيف أو في تمثيلهم في المؤسسات، يمكننا تطبيق الأمر من خلال التعليم المكثف للعبرية عند أبناء الأقلية العربية بحيث تتحول اللغة العبرية إلى لغة الدولة بالنسبة لهم أيضاً، وبحيث لا

يكون هناك غبن من طرفنا بتاتا. نحن لسنا مسؤولين عن بعض ظواهر التمييز القائمة، لأنهم غير قادرين على توفير أشخاص من بينهم يكونون مؤهلين لإشغال وظائف كبيرة، كذلك علينا إعداد العرب وإرشادهم في تنظيم حياتهم الاقتصادية وإرشادهم إلى المساعدة المتبادلة وعلى التعاون. لن ننجح في عمل ذلك عن طريق الاجتماعات العامة الحزبية فقط، وإنما علينا الانتقال للعمل الفعلي، علينا أخذ البنية الاقتصادية التي يعيش فيها العرب بالحسبان وفقاً لمفاهيمهم، لذلك سنضطر لتخطي هذه المسيرة مرحلة بعد مرحلة.

بودي التوقف عند نقطة أعتبرها مهمة جداً للأقلية العربية، هذه المشكلة متعلقة بالأمور الدينية وبالمقدسات (م. شاريت: يتم في هذه الأيام مناقشة الموضوع)، يعود ريع المدخولات والأرباح من ممتلكات الأوقاف والمقدسات الإسلامية إلى «مكتب ممتلكات العدو»، ولا أرى أي منطق لهذه السياسة، في رأيي يجب علينا تحويل هذه الأرباح لسد احتياجات العرب، أعتقد بأنه من واجبنا بحث مسألة هذه المدخولات وفحص إمكانية التصرف بها في مكان واحد، إما في إطار دائرة ممتلكات العدو، أو مكتب «الممتلكات المتروكة»، ومن المفضل أن تودع هذه المبالغ لحاجات العرب، ومن خلال هذا النهج تتعزز لديهم القناعة والشعور بأنهم ينتفعون من هذه الأموال وأنه لا ينتفع منها الإقطاعيون والوجهاء فقط.

ر. **بورشتاين**: أبدأ في طرح المهام التي ألقيت على عاتقي من قبل الرفيق «زيما»، سأحاول تلخيص مقترحاتي على النحو التالي:

١. تتبع الحكومة سياسة بناءة وعملية تجاه السكان العرب في إسرائيل، تستمر في ممارسة السياسة الناجعة المتعلقة بمحاربة التسلل، وتشجيع خروج العناصر العربية غير المرغوب فيها من الدولة بأسلوب الإقناع الملائم، مع الأخذ في الحساب غياب السلام مع الدول العربية وقضايا الدفاع عن الدولة.

٢. تهتم الحكومة بتحويل أسلوب المنفعة تجاه السكان العرب إلى أداة، وتحويل هذه الأداة إلى عامل مؤثر عليهم، بهدف زيادة ولائهم للدولة.

(م. **شاريت**: يفضل أن يكتب بدل «موالين» – «مرغوب فيهم».)

٣. يجري تنفيذ سياسة الحكومة تجاه العرب عن طريق مؤسسة حكومية خاصة، تقام لتحقيق هذا الغرض.

تحدد سياسة للأجور تجاه العامل العربي مع الأخذ بالحسبان الفروق القائمة في مستوى الحياة وفي مستوى المصروفات عند العامل العربي بالمقارنة مع العامل اليهودي، وإذا ما تمت زيادة أجرة العامل العربي في الدولة، يتوجب العمل أيضاً على زيادة حجم مصروفاته، سواء في زيادة الضرائب أو على شكل زيادة استهلاكه لمنتوجات صناعية يهودية، يحصل العامل العربي المهني في أماكن العمل على أجرة مماثلة لأجرة العامل اليهودي.

٤. تبنى سياسة الحكومة والهستدروت في مجال الزراعة العربية على التنسيق بين الزراعة العربية والزراعة العبرية من خلال ضمان مصالح الفلاح الصغير.

٥. تهتم الحكومة بتغيير المبنى الاجتماعي للسكان العرب من خلال تشجيع الفئات العاملة ورفع شأنها للتأثير في المدينة والقرية.

٦. تعترف الحكومة والحزب بـ«اتحاد عمال أرض إسرائيل» (منظمة عمالية أقامتها الهستدروت لتنظيم العمال العرب) كأداة مهنية واقتصادية للعمل داخل طبقات العاملين العرب، وسيحظى هذا الاتحاد بكل مساعدة بهدف تعزيز قوته وتطوير فعالياته.

٧. يقيم الحزب لجنة لفحص إمكانية تأسيس دائرة سياسية عربية مرتبطة بالحزب.

(م. شاريت: اقترح أن نقول بدل «دائرة سياسية» – «دائرة جماهيرية/ عامة»).

٨. تقام إلى جانب مركز الحزب لجنة خاصة للشؤون العربية، تنسق أعمال رفاقنا في الحكومة وفي الهستدروت في المجال العربي.

أيها الرفاق، لو قام موشيه ديان بتقديم اقتراح بخصوص اقتلاع السكان العرب من داخلنا، وقمنا بإجراء تصويت حول هذه الإمكانية، لكنا نواجه مشكلة أخلاقية صعبة من

الناحية السياسية والفعلية، لكن بما أننا حزب اشتراكي، فقد أجرينا فيه قبل عدة أسابيع نقاشاً مستفيضاً حول نهج الحزب ومكانته في الحركة الاشتراكية العالمية، وطرحت الآراء من قبل الجميع حول المفاهيم الخاصة للاشتراكية الإسرائيلية التي تختلف بماهيتها وطابعها عن الاشتراكية في الدول الأخرى. لكن، كما فهمت من كلام موشيه ديان، فإنه لا يطرح هذا الاقتراح للتصويت (اقتلاع العرب)، لأنه يأخذ بعين الاعتبار أنه في الظروف القائمة، لا يمكن طرح مثل هذا الاقتراح – سواء من الناحية السياسية أم من النواحي الأخرى التي لا أريد التوقف عليها.

في هذه الحالة يُسأل السؤال البسيط، إذا قررنا اليوم أنه ليست لدينا إمكانية– من دون الدخول في النقاش فيما إذا كان الأمر حسناً أم سيئاً – لاقتلاع السكان العرب من داخلنا، فكيف ستكون علاقتنا بهم؟

لا أريد هذه المرة التطرق إلى القضايا الأخلاقية والسياسية التي ذكرها الرفيق موشيه (شاريت) في محاضرته الشاملة، مع أنني أريد التوقف على الجانب العملي.

لقد استمعت إلى كلام موشيه ديان وإلى اقتراحاته بخصوص الحلول العملية، لقد ادعى أنه يجب أن نواصل سياسة «الستاتوس– كفو» (الوضع القائم)، لكن الوضع غير ثابت، لا يوجد وضع ستاتوس، إن الوضع متغير، وهناك عناصر تستخدمه وتستغله لمصالحها الذاتية، في حال بقينا نحن مكتوفي الأيدي تجاه هذا الوضع، ولم نستغله جيدا ولم نعمل ما فيه الكفاية، وبالرغم من كل الاعتراضات والانتقادات الكثيرة التي تسمع ضد الحكومة والمحافل الجماهيرية الأخرى، فقد جرى تنفيذ العديد من النشاطات المهمة لمصلحة السكان العرب.

ذكر موشيه سياسة الحكومة وكأنها «نقلات متسارعة»، وكنت أقبل هذا التعبير، لكننا عملنا ونفذنا الكثير، ودفعنا ثمنا غاليا من دون أن نحصل على أي مردود، يعيش السكان العرب مع شعور بالمرارة– سواء أكان صادقاً أم غير صادق– وكل من عرفهم مع إعلان إقامة الدولة، ويزورهم اليوم، يشعر بالفرق الكبير في الآراء ومجريات الأمور، كانت هناك توقعات معينة

وآمال بأن تجد دولة إسرائيل الطريق إلى قلب العربي الذي بقي في الدولة، كل الذين آمنوا بهذا التوجه أصيبوا بخيبة أمل، لقد تم استغلال الوضع من قبل حزبي «ماكي» و«مبام» وكل الأطراف المعادية لدولة إسرائيل. اليوم توجد مرارة لدى فئات واسعة بين العرب، وهي تتخذ أحيانا شكل مرارة نشطة لا نعلم بعد حجمها وعمقها، حاول موشيه ديان طرح فرضية أخرى أختلف معه فيها، لأنها في نظري غير واقعية، فقد حاول القول إن كل عربي في إسرائيل هو عدو رغماً عنه، لا أقبل هذه الفرضية، لأننا تعلمنا من الماضي، من تجربة حرب التحرير (١٩٤٨) بأن هذه الفرضية غير صحيحة، ذكرنا وكررنا الحقيقة بأنه لم تتصد لنا ولم تحاربنا كل القرى العربية، لقد كانت مجموعات من العرب من الذين ظلوا في زمن الحرب مخلصين وطالبوا بإبقاء التعامل والصلة معنا، أكثر من ذلك: أنا لا أوافق حتى على الافتراض بأن هذا الوضع غير قابل للتغيير، أعتقد بأنه عن طريق النشاط البناء الموجه نستطيع أن نجد داخل العرب قواسم مشتركة تصمد أيضاً في حالات الاختبار.

لقد عملت الهستدروت في المجال العربي حسب سياستها المهنية، ولم يكن التنسيق كافياً بين عمل الهستدروت وعمل الحكومة، لقد تبنت الهستدروت «اتحاد عمال أرض إسرائيل»، والذي يعتبر منظمة عمالية يصل تعداد أعضائها اليوم إلى ١١ ألفاً، كما أقامت الهستدروت بعض المشاريع الاقتصادية التي لا تزال في بداياتها، وأقامت نواة لحركة جماهيرية بين العمال العرب، لم تعمل الهستدروت في هذا الحقل بشكل منفرد وعلى عاتقها وبنت الكثير بدون أي مساعدة فحسب إنما أيضاً كانت أحيانا تواجه العقبات والمصاعب من بعض الجهات الحكومية. أنا أعرف بأن هناك من يدعي بأن «اتحاد عمال أرض إسرائيل» هو منظمة ضعيفة. لكن، في الوقت الذي ندرك فيه ضعف اتحاد عمال أرض إسرائيل الذي يضم ١١ ألف عامل عربي فقط، مقارنة بعدد العمال اليهود المنظمين- فمع هذا واجهتنا الصعوبات عندما طلبنا مساعدة لدعمه وتقويته، فهو ينقصه القياديون والتجربة والمرشدون اليهود، صادفتنا دوماً ظاهرة التهرب وأحيانا أكثر سوءا - الاحتيال، ومن أصعب الأمور التي واجهتنا في مجال معالجتنا للشؤون العربية، كانت

مشكلة النفاق الجماهيري بخصوص الموضوع العربي، كان من الأصح بكثير لو قلنا أمورا واضحة بهذا الشأن، حتى لو لم تكن في مصلحة العرب.

أريد أن أذكر ملاحظة أخرى بخصوص حزب (عربي)، يعرف الرفيق موشيه بأني عارضت، طيلة الوقت، فكرة إقامة حزب في الوسط العربي، في تصوري إقامة مثل هذا الحزب هو تمويه للجمهور، لأن إقامة حزب بدون برنامج وشعار وبدون التماثل مع الخط السياسي لحكومة إسرائيل، سيكون «حزب مرسلين» (خدم) ولن يشكل عاملا مؤثرا في الشارع العربي، وقلت أيضاً إنه لا يوجد في الشارع العربي من يمكن الاعتماد عليهم لبناء حزب تقدمي، لقد قيل هنا: إنه يمكن بلورة وتنظيم مجموعة صغيرة من ذوي المصالح والخبرة، نقوم باستخدامهم خمس سنوات حتى يقوموا ويتركوا البلاد (ي. فلمون: لم أقل هذا). لا أريد الدخول لتفاصيل النقاش. أعتقد أن من الضروري اليوم فحص الأوضاع عند العرب، حيال الواقع الذي يسيطر فيه حزبا «ماكي» و«مبام» على الشارع العربي، وأن نقوم بفحص ما هي إمكانيات نجاح حزب كهذا إلى جانب حزبنا.

د. هكوهين: لقد تطرق الرفيق موشيه إلى أمور تخص بعض المواضيع التي تلزمنا تجاه السكان العرب الذين يسكنون في دولتنا، والسؤال هو: هل نرى أن هذه المواضيع ملزمة لنا أم لا؟ هل الحكومة ملزمة برسم سياسة للموضوع؟ من الواضح لنا جميعا أنه لا يمكن مواصلة السير في الطريق التي نسير عليها الآن، ومن الأمور الملحة لإدخال التغيير أخلاقية الدولة وأخلاقية كل واحد منا، بخصوص هذه المسألة المليئة بالنفاق، التي نقوم فيها بالدور الرئيس، لن نستطيع تحمل ذلك ولن نستطيع تثقيف أولادنا على ذلك.

يقولون إنه لا يمكن حل المشكلة لأنها مرتبطة بقضايا وجود الدولة من الناحية الاستراتيجية، وللموضوع أبعاد، فيما إذا كانت الدولة ستبقى أم لا. أنا أختلف مع هذا الرأي، على الرغم من صعوبة المسألة وجديتها، فهي ليست مشكلتنا، هل مسألة استيعاب هجرة جماهيرية بدون خطة اقتصادية هي مسألة هينة؟ هل تطور «ماكي» و«مبام» وانتشارهما هو غير خطير؟ لذلك، لا

يمكن لهذا التعليل أن يكون مبررا لنا، لكي نتملص من إصلاح الغبن، نحن نواجه أمورا صعبة مرتبطة بترسيم حدود الدولة، والتي يرتبط تنفيذها بإمكانية إضافة أعداد أخرى من العرب، والتي سنعارضها بشدة، مثلما حاربنا وعارضنا المخاطر الكثيرة الأخرى، ولا يجوز أن يكون الواحد على حساب الثاني.

ماذا نفعل لإصلاح الوضع؟ لا أعلم إذا كنتم تعرفون كآبة النفس التي يعيشها العرب، وانعدام الثقة التام بنا، أذكر لكم مثالاً عن علاقتنا بالأمر، وأروي لكم أنه قبل خمسة أشهر عبّدنا شارعا رئيسيا في مدينة حيفا، وكان يجب أن يمر الشارع من إحدى المقابر العربية، وقد توصلنا إلى اتفاق مع اللجنة العربية التي وافقت على إخراج القبور، وتمت تعبئة ثمانين كيسا بالعظام وهي ملقاة في المسجد حتى هذا اليوم لأن رجالنا غير مستعدين لتخصيص قطعة أرض يستطيعون دفن أمواتهم فيها، توجد مئات الأمثلة عن حالات غبن أيضاً بخصوص لم شمل العائلات، هل كل ما وظفناه من أجل الهجرة كان فقط لأنها قضية سياسية؟ لا، كان فيه عنصر مانع قوي جدا لقضية إنسانية، لتطلعات سكان البلاد الذين انتظروا هنا أبناء عائلاتهم وخافوا على مصير كل سفينة جاءت بهم.

لا أدري إن كان الجميع يعرفون، عندما صوتنا على قانون ممتلكات الغائبين لم نتوقع مدى خطورته، عندما يتوفى العربي فإن ممتلكاته لا تسلم إلى زوجته، بل إلى القيم على أملاك الغائبين (أبوتروبوس)، العربي لا يعمل في حقله بطمأنينة، وهو لا يستطيع أن يكون في مأمن من أن يأتي القيم على أملاك الغائبين ويصادر منه الفأس، بالصلاحية التي يمنحه إياها هذا القانون.

لا يعقل أن نتحدث عن المساواة لكل المواطنين، وفي الوقت نفسه يتواجد مثل هذا القانون، أنا أعلم بأنه كان يلزم سنّ مثل هذا القانون بسبب مشاكل الأراضي المتروكة، لكني أعلم بأنني سأقوم بتقديم اقتراح للكنيست لتعديل هذا القانون، إن هذه القوانين التي نصدرها تجاه السكان العرب في دولة إسرائيل، لا يمكن مقارنتها حتى بالقوانين التي سنت ضد اليهود في القرون الوسطى، عندما كانوا محرومين من أي حقوق، إن هذا تناقض تام بين تصريحاتنا وبين أعمالنا،

ولا يجوز أن تكون هذه الطريق أيضاً لإبعاد العرب من البلاد، فهم سيذهبون من تلقاء أنفسهم وبسبب شعورهم العميق، بأنهم لن يتلاءموا مع تطور الحياة هنا ولن يستطيعوا التكيف في هذه الدولة، بسبب درجه ثقافتهم وبسبب وجود إمكانية تحسين وضعهم في الأقطار المجاورة، فشبكة الضرائب القائمة لدينا لا يعمل بها بالتأكيد في تلك الأقطار.

موجود بيننا قسم معين من السكان (اليهود) الذين عاشوا من قبل بين العرب، ومنهم من يعتقد أنه آن الأوان لإجراء الحسابات مع هؤلاء العرب، لأن الأوضاع انقلبت، وحانت ساعة الانتقام، فلا محاكمة ولا عدالة، وكل واحد يفعل ما يريد.

لقد تعودنا اقتراح اللجان لمعالجة قضايا العرب، فأنا أقترح تشكيل لجنة يشترك فيها موظفو حكومة وأعضاء من اللجنة التنفيذية للهستدروت، ممن كانوا قريبين من هذا الموضوع، وهم يستطيعون أن يفعلوا شيئا ما في الاتجاه الذي ذكرته- بالطبع في حال يكون هذا الخط ملائماً لما تقرره الحكومة، وإذا قررت شيئا آخر، فهي ستضطر إلى اختيار الأشخاص بمعايير أخرى.

ن. فرلينسكي: يصعب الحديث عن أمور مصاغة بعد سماع أقوال دافيد هكوهين التعاطفية، لكن من واجبنا أن نحدد في أفكارنا أطراً معينة، وألا نسمح للعواطف بأن تتغلب علينا، على كل حال، من الواضح أنه يجب أن نجتث من داخلنا النظرة السلبية للسكان العرب، فالمسألة أكثر تعقيدا من أن نظن بأننا معفيون من مناقشتها بهذا الشكل.

لن نقتلع في أيام السلم مدينة تعد ١٨٠ ألفا، لا نستطيع أن نوجه سياستنا حسب فرضيات الحرب، لأن أحدا لا يعلم متى تنفجر الحرب، من ناحية أخرى، لا يوجد أي ضمان لنا بأن قسما كبيرا من السكان العرب لن يتعاونوا مع عناصر طابور خامس، مع أنني لا أعتقد أن الأمر ينطبق على الجميع. لا يجوز قطعا مقارنة هذا بوضع اليهود في دول المهجر، لأننا نسكن هنا في دولة محاطة بالأعداء، ويعيش في داخلنا سكان كثيرون مرتبطون ارتباطا وثيقا مع هذه الأقطار، وعليه فإن القضية أكثر تعقيدا مما تعبر عنه هذه الصياغة أو تلك، أو الانفعالات، حتى لو كان الأمر مفهوما للغاية.

أريد أن أركز بالأساس على مسألة واحدة، تحدد برأيي الكثير من علاقاتنا مع العرب والتعامل العام مع هذه القضية كلها في دولتنا، إنها المسألة الاقتصادية، لن أتطرق إلى الأمور السياسية المحضة، ولا إلى العلاقات القائمة بين كتلتنا في الكنيست وبين المندوبين العرب، لأن هذا الموضوع يتطلب مراجعة وفحصا خاصا ولا يمكن أن يظل كما هو عليه اليوم بدون معالجة. لكن، برأيي، ستقرر الأمور عن طريق التطور الاقتصادي للسكان العرب والأهداف التي توضع لهذا التطور.

دهشت عندما قرأت في الصحف عن قرار مهم لواحدة من اللجان القانونية التابعة للجنة الاقتصاد في الكنيست، والذي ينص على المساواة الاقتصادية للعرب، هذا القرار فاجأني كثيراً وفاجأ كل المهتمين بالقضية، قد يضعنا هذا القرار في وضع صعب جدا إذا لم نعمل على رفع أجرة العامل العربي، وفقا للزيادة التي تطرأ على مستوى حياته، فالأمور تكون مربوطة الواحدة بالثانية وقد ينشأ وضع لا نستطيع السيطرة عليه.

أريد أن أتطرق إلى بند خاص ضمن هذا التطور، وأذكركم بأن السكان العرب المزارعين يشكلون ٧٠ بالمئة من مجموع السكان المزارعين في البلاد مع أن نسبة السكان العرب الشاملة تصل إلى ١٥ بالمئة فقط. لقد طرأ تطور مشجع جدا بالنسبة للزراعة العربية. بعد ضم المثلث إلى دولة إسرائيل وبداية نشاط الفلاحين العرب في الجليل، لم يعط القطاع الزراعي العربي كميات كبيرة من الإنتاج. ففي العام ١٩٥٠، في الفترة ما بين حزيران وحتى أيلول، سيكون منتوج العرب للخضار والفواكه حسب تقدير المؤسسات الحكومية – ٤٢ ألف طن. وإذا أخذتم بالحساب أن منتوجات الفواكه والخضار في مزارع الدولة على مدار السنة تقدر بـ ١٧٠ حتى ١٨٠ ألف طن، عدا محصول الحمضيات، يتضح لكم أنه في فترة نصف سنة فقط تمكن العرب من تسويق ٢٥ بالمئة من مجمل المحصول، وإذا أخذنا في الحساب استهلاكهم القليل، فهذا يدل على بقاء فائض كبير للسوق اليهودية. (م. شاريت: ألا تعتقد بأن هذا يضيف لنا من ناحية موضوعية الكثير؟). بشأن الأمور الإيجابية والسلبية، أريد أن أقول بأن الحكومة والوكالة اليهودية تبذلان جهودا

جبارة لإسكان القادمين اليهود عديمي التجربة في العمل الزراعي، ففي هذا الصيف واجهت القادمين صعوبات كبيرة في تسويق منتجاتهم، ويجب أن نطرح السؤال البسيط، ما هو هدف التطور الاقتصادي في هذه البلاد، إذا كان المثلث (العربي) يستطيع أن يزرع خلال أشهر الصيف قدرته الزراعية والتي تساوي ضعفي ما كانوا يزرعونه في السنة وهم يتقاضون أسعارا ممتازة، ويُعفون من الضرائب. علينا أن نعرف ما هو الملقى على عاتقنا في السنوات المقبلة، خصوصا من الناحية الاقتصادية، لذلك يجب تحديد خط عمل معين ولا يجوز مواصلة العمل بلا تمييز كما كان قائما حتى الآن في وقت أعطينا فيه العرب أفضليات معينة، لذا اقترح الأمور الآتية:

علينا مراقبة المحصول الزراعي العربي، لتلاشي البلبلة والارتباك.

يتوجب علينا تحديد سعر السلعة، بحسب مستوى المعيشة للقطاع أو الطائفة التي تنتجها، لنتحكم في الوضع.

يجب على الحكومة اقتطاع قسم من المبالغ التي يدفعها المستهلك اليهودي، لتطوير الوسط العربي اقتصاديا وثقافيا.

يجب تنفيذ كل مبادرة ممكنة من أجل التطوير السريع لنواة التعاونيات.

وأخيرا، يمكن القول إنه ساد إهمال كبير، فنحن لم نشجع القوى العربية المقربة لحزبنا، وقد تركت الساحة للآخرين، ومع ذلك قمنا بتنفيذ أمور مهمة ويمكن الاطلاع على الأمور من خلال البيانات التي طرحتها أمامكم وهي لا تصل إلى ربع ما يتم تنفيذه على أرض الواقع، تستطيع الحكومة العمل والنجاح بدرجة غير قليلة، لذلك أقول الربع، لأننا ملزمون بإقامة دائرة جماهيرية تكون مرتبطة بصورة أكثر وضوحاً بالحكومة والحزب.

ع. مور: في الحقيقة تأخر بحث هذه القضية بصورة جذرية لفتره سنة ونصف السنة، لو أن هذه المشكلة بحثت قبل ذلك لكنا نستطيع المساهمة أكثر، فهذه المشكلة بلا شك إحدى المشاكل الخطيرة جدا التي ترافق إدارة الأمور في الدولة ليس فقط في الحاضر، وإنما في المستقبل أيضاً، وعليّ القول إنه في البحث هنا أشعر بأني لا أعرف الأمور من كافه نواحيها، المشكلة مليئة

بالتناقضات، ليس فقط بسبب النقاش، وإنما مجرد وجود مشكلة مواطنين متساوين، وهم في الواقع غير متساوين في الحقوق، أعتقد بأن على أعضاء هذه الهيئة التي تجلس اليوم دراسة القضية بشكل أعمق، قبل أن يلخص كل منا لنفسه الموضوع ويشترك في التلخيص العام، أنا ملزم بأن أقول إنني حاولت دعوة بعض الرفاق لهذا البحث، ولكني لم أنجح، ليس بسبب عدم وجود الرغبة وإنما بسبب عدم توفر الوقت، لكن تجربتي كشفت لي بأن أشخاصا ممن كان لديهم رأي معين حول طريقة معالجتنا لهذه المشكلة، قد غيروا رأيهم بعد أن قاموا بعمل شيء بسيط- بعد أن تجولوا معي في الساحة ووقفوا على المشكلة من كل جوانبها- لقد توصلت إلى الاستنتاج بأن رأي الذين يتعرفون على المشكلة قد يتغير بعد التعرف على وضع العرب.

ومثال على عدم الفهم الصحيح هو ما تم ذكره هنا حول مساواة الأسعار، أريد أن يكون واضحا بأن مساواة الأسعار كما طرحت هنا، بصوره سطحية كهذه، إن الأمر يعني انتقال مبالغ مالية كبيرة جدا من داخل حدود الدولة إلى خارجها، لأنه حتى في هذا اليوم يتم نقل قسم كبير من مدخولات المنتوجات العربية إلى الأقطار المجاورة، وفي مكان مثل «المجدل» تكدست فوائض كبيرة من الأموال، وهي تنتقل إلى أحد الأقطار المجاورة، وبهذا فإن مقارنة أسعار المنتوج بمثل هذه السطحية -لا أساس لها.

بودي أن أوضح بعض الأمور التي تم خلطها في اللقاء السابق، حيث جرى الحديث عن مشكلة المتسللين وعن التعامل مع المتسللين، أريد أن يكون واضحا أن مشكلة المتسللين مرتبطة بدرجة ليست قليلة بمشكلة السكان العرب، علينا الفصل بين معالجتنا لمشكلة المتسللين وبين تعاملنا مع المسألة العربية القائمة، لكي نتمكن من حل قضية المتسللين يتوجب علينا معالجة الموضوع بلا تهاون وبشدة، وفي هذا الموضوع أتفق مع موقف موشيه ديان.

أريد أن أضيف شيئا بخصوص الوسائل الشديدة التي نستخدمها ضد المتسللين العرب، تحدث أشياء خطيرة جدا على الحدود، ونقرأ في الصحف بأنه يُقتل متسللون في هذا المكان أو ذاك من الحدود، لكننا لا نسمع عن ردود فعل من قبل السكان العرب، فهم يتقبلون هذا على

أنه أمر مفروغ منه، هم يعرفون بأن عبور الحدود ممنوع، وأن هناك تحذيرا خطيرا بأن من يتخطى الحدود يعرض نفسه للخطر، ويتقبلون الأمر كما هو وبدون نقاش، يجب أن نفصل بين هذه المشكلة، وبين موضوع معالجتنا للقضية العامة، لأن القيود التي وضعناها بخصوص حرية التنقل، مرتبطة بصلة مباشرة مع مشكلة التسلل، ونستطيع أن نشرح ذلك للآخرين، وبمدى ما كنت أريد شرح هذا شعرت بأنه مقبول، لأن مسألة التسلل هي واحدة من الأسباب التي قد تحدد تنقلات السكان.

أريد أن أضيف فرضية أخرى لتكون أساسا لبحثنا، من بين ١٦٥ ألف العربي الذين ظلوا في دولة إسرائيل، لم يكن هناك من قرر ربط مصيره بالدولة، في ما لم يقرر القسم الثاني بأن مصيره غير مربوط بمصيرها، لقد كان للصدفة دور في بقاء هؤلاء مقابل رحيل الآخرين، لقد بقي الكثير من القرويين، وكان البعض إيجابيين خلال الحرب ضدنا، وظلوا بسبب التقدم السريع للجيش، لقد بقي قسم من العرب الذين كانوا سلبيين في الحرب ضدنا، يجب أن يكون واضحا بأن الـ ١٦٥ ألفا الذين ظلوا لم يقرروا ربط مصيرهم بدولة إسرائيل.

هناك فرضية أخرى يجب أن نفترضها، وصورة يجب أن نراها بوضوح، إنها علاقة السكان بعضهم ببعض، لأن قلة من سكاننا (اليهود) مستعدون بهذا الشكل أو ذاك للاعتداء على هؤلاء السكان (العرب) وإيذائهم، يجب أن يكون الأمر واضحا، قد تحدث أعمال صعبة جدا ومؤسفة، وقد يتم الأمر من دافع المزاج، لا يبرر هذا التفسير وقوع مثل هذه الأحداث، لكنه يلقي الضوء على ذلك الحادث المؤثر الذي ذكره دافيد هكوهين، والذي حدث بدون أي مبرر، وبدون أي حاجة، لأنه لا يجوز أن نورط أنفسنا بحالات كهذه.

هناك ظواهر استغلال أخرى، هناك مبادرات لافتتاح مشاريع مختلفة داخل المناطق العربية، من منطلق هدف واضح وهو استغلال ظاهرة العمل الرخيص (عند العرب)، وهناك أيضاً حالات تؤجر فيها مستوطناتنا (اليهودية) الأرض التي لا تتم فلاحتها من قبل العرب، وهناك من يعمل على زراعة المحاصيل التي تتطلب أيادي عاملة كثيرة فيؤجرون الأرض للعرب مقابل

الثلث أو أي نسب أخرى، كما فعل الإقطاعيون في الماضي، وإذا أضفتم لذلك قضايا الأمن، التي لا نستطيع إهمالها، فمن الواضح أن هذه المشكلة مربكة جدا ولا يمكن حلها ببساطة لأنها تتعارض مع قيم دولتنا، كما أن الأمر سيكون سطحياً للغاية ولن يحقق الهدف.

أريد التنويه بأمر آخر، إذا كان هناك من يعتقد بأنه ستجري حركة خروج جدية (للعرب)، فهو مخطئ، مع أنني أستطيع القول إنه توجد اليوم حركة ترك، وأنه ترك البلاد في الأشهر الثلاثة الأخيرة حوالي ١٠٠٠ نسمة، من تلقاء أنفسهم (كم دخلوا؟). ودخل مئات في نطاق سياسة «لم شمل العائلات» (توحيد العائلات). لا يمكن تفسير هذا الترك أو الاعتماد عليه كبرهان على أنه ستكون حركه ترك، والتحليل الذي قدمه فلمون، يغلب عليه الطابع النظري، لا أعتقد بإمكانية تطبيق هذا المنطق على أرض الواقع وأنهم يرغبون في الانتقال لأماكن أفضل. حدثني شخص من السفارة الأميركية بأنه توجه إليهم عدد من العرب الذين يريدون الهجرة إلى أميركا، لكن أميركا غير مستعدة لقبولهم، ولو كانت مستعدة لذلك، لست متأكدا من أنهم سيهاجرون إلى أماكن ليس لهم فيها ممتلكات. كنت أود التحدث عن ظاهرة أخرى تستحق الانتباه، لقد تحدث البعض هنا عن ظاهرة استيعاب السكان العرب وانخراطهم وسط السكان الموجودين (اليهود)، من خلال عمليه انحلال (ذوبان)، لا أدري إن كان مثل هذا الإجراء أو مثل هذه العملية قد نجحت مرة في أي مكان، ومهما يكن فمن الواضح أن عملية كهذه لا يمكنها النجاح بنفس شكل الحل الذي نعالجه، فعملية كهذه يمكن أن تنجح فقط بوسائل قسرية جدا، مثلا: تعليم الأجيال الشابة بصورة موجهة جدا، هذا الأمر صعب للغاية، فهم لا يزالون يستخدمون في المدارس كتاب «فأقوم لفلسطين»، هذا معناه أنه لا يوجد كتاب تعليم من طرفنا، وهذا يعني بقاء المعلمين من عهد الانتداب، ولا يوجد بعد عدد كاف من المفتشين للإشراف على ما يعلمونه هناك، وإذا أضفنا لهذا الرغبة في استغلال السكان العرب لأهداف حزبية فإن الأمر بعيد كل البعد عن الواقع. كنت أقول إنه بمقدورنا تحقيق عملية كهذه، إذا تم تنفيذ الأمر عن طريق خطة واضحة يتم تطبيقها بالقوة من قبل سلطة الدولة وليس بصورة اختيارية بواسطة حركات جماهيرية.

على كل حال، ليكن واضحاً سلفا بأنني لن أفي القضية ما تستحق في عشر دقائق، وأريد أن أتوجه للرفاق وأطلب منهم هنا بأن يكرسوا المزيد من وقتهم لدراسة القضية، وأن لا يكتفوا بأقوال المتحدثين حول هذه الطاولة.

ن. هرباز: لقد تعرفت على هذه القضية منذ وجودي في البلاد، حلمت بأن يأتي الوقت الذي نستطيع فيه أن نسوي الأمور بصوره أخرى، لكن لأسفي الشديد لم يتحقق الأمر، في المؤتمر الزراعي قدمت اقتراحات مختلفة، وصودق عليها بالإجماع، وقد اشتملت الاقتراحات على: تنظيم العمل، تقديم أجرة عمل متساوية لليهود والعرب، تسويق المنتوج لكلا الطرفين بصورة منظمة، وهذا يعني عدم إعطاء إمكانية للعمل غير المنظم، وتأهيل الجمهور لسوق العمل، لكن منذ المؤتمر وحتى اليوم لم تتقدم الأمور، وأنا أحاول اليوم تقديم الاقتراحات مرة أخرى، وعندما أقدم اقتراحات فأنا لا أتكلم عن المشاكل التي ستأتي في المستقبل، أنا أتكلم عما يجب أن نفعله، نحن اليهود والعرب داخل الدولة، وعندما أقول مساواة، أقصد الوصول إلى ذلك، أنا أتخيل إمكانية وجود عمل منظم لدى العرب أيضاً؛ مكتب عمل، أجور عمل متساوية، وأنا أتجرأ بأن أقدم اقتراحات إضافية، وهي أنه مثلما يدفع العامل اليهودي ضرائب للحكومة وإلى مكتب العمل، هكذا يجب أن نعمل أيضاً بخصوص العامل العربي، علينا أن نذهب في هذا الطريق لأن كل الطرق الأخرى تربكنا أكثر، وأعتقد بأننا ارتكبنا أخطاءً على مدار سنة أكثر مما كان عليه الوضع سابقاً، ولم نتقدم في هذا المجال.

علينا أن نهتم أيضاً بإقامة المؤسسات البلدية لدى العرب وأن نؤسسها على مبدأ جمع الضرائب، كذلك الأمر أيضاً بالنسبة للتعليم، في هذا المجال على العرب المشاركة في الحمل مثل اليهود، هذه برأيي هي الطريق الأبسط والأصح لتسوية الأمور.

كذلك الأمر بالنسبة للمساعدة الطبية، يجب علينا عدم تقديم مساعدة طبية بالمجان، يجب تسوية هذا الموضوع بصورة منظمة، بحيث يدفع العربي ضريبة مقابل الخدمات الطبية مثل اليهودي، وكذا أيضاً تكون المساواة بخصوص تسويق المنتوج، بالطبع قد يؤثر هذا على المنتوج، الذي ينبغي زراعته وإنتاجه.

لقد ذكر هنا الرفيق فرلينسكي مشكلة واقترح عددا من الفروع الزراعية التي يستطيع فيها العرب جلب الفائدة للجميع وللدولة، أريد أن أتطرق هنا إلى إنتاج التبغ، نحن لا نعالج ولا نهتم في إنتاج التبغ، أعتقد بأننا لو وسعنا هذا المجال فلن نكون بحاجة لاستيراد كميات كبيرة من التبغ، وأفترض بأنه توجد فروع أخرى لا نعمل على تقويتها لأن حاجتنا إليها غير كبيرة، لكن يمكن للعرب أن يجعلوها ذات فائدة كبيرة، بالذات التسويق المنظم يستطيع أن يعود علينا بالفائدة، ومن خلال أسلوب الإنتاج المنظم، برأيي يجب علينا أن نفعل هذا، وإذا سرنا في هذه الطريق فعلينا أيضاً إقامة حزب عربي اشتراكي، وقد تأخرنا أيضاً في تنفيذ هذا الأمر، وقد تنشأ البدائل وهذا ليس في مصلحتنا، إنني أرى النشاط الهستدروتي لدى العرب ومن خلال اتحاد عمال أرض إسرائيل، وهنا يتوجب علينا تركيز كافة الأمور وعلينا الاهتمام بزيادة الضرائب والمصروفات عند العرب، وقد لا نتمكن من تنفيذ الأمر لو أبقينا الأمور على حالها.

إلى جانب القرارات الحكومية في الكنيست، والقرارات التي تتخذها الهستدروت في المجال الزراعي، يتوجب علينا متابعة الأمور (تنظيم سوق العمل والمنتوج الزراعي)، قلنا وشددنا على هذا الأمر في حربنا لاحتلال العمل، وكررناه أيضاً في نضالنا من أجل إقامة الدولة، وكنا نقصد ما نراه وما يحدث اليوم، لا أدري إن كان تفكيرنا مغايراً، في أننا سنصل في يوم من الأيام، إلى إقامة سلطة يهودية في البلاد، وأن يكون في مقدورنا تغيير وجه الأمور بصورة أخرى. حان الوقت لأن ندفع هذا السند، وليس هناك من شك بأننا سنضطر في كل مرة لأن نحافظ على الأمور الأساسية.

حان الوقت للتنفيذ، علينا البدء في العمل، لم يكن في البلاد يوماً حزب اشتراكي – ديمقراطي، سيستغل الشيوعيون الوضع وسيعملون على تركيز القوى من حولهم، نحن نستطيع من خلال العمل المركز والمنظم إحراز النتائج الطيبة، والتأثير على التسويق المنظم وتنظيم العمل العربي في البلاد، وسنجني من هذا النتائج الطيبة.

ز. **أهرونوفيتش**: من منطلق عدم المعرفة، ومن خلال الاستماع للنقاش فقط، أوافق مع الرفاق الذين قالوا: لو فحصنا الموضوع من جوانبه المختلفة لاتضح أن وضع العرب من الناحية الاقتصادية ليس سيئا، وأنه ارتفع كثيرا، كما ارتفع أيضاً وضع الفلاح ووضع العامل من الناحية الاقتصادية، لكن من الناحية الاجتماعية فإن الوضع لا يحتمل، فهم يعيشون في الوضع نفسه الذي عاش فيه اليهود مرة في أقطار معينة وبدرجة الانحطاط الاجتماعي نفسها، في انعدام الضمانات الحياتية الشاملة، وانعدام الفرصة في توفير الأموال، يجب أن أؤكد على أن هذا الأمر يزعجني جداً ولا أستطيع بأي حال أن أهضمه من الناحية الأخلاقية، إنه مجرد عملية يأس، إن مِن الأمور التي تدب في داخلي اليأس هو شكل معالجتنا للعرب والفشل الذي شهدته معالجتنا لهذه الأقلية، من الناحية الأخلاقية أنا أرفض هذا الأمر رفضا قاطعا ولن يردعني عن ذلك شيء، أعلم بأن هناك مشكلة أمن، وأنا لا أتحدث الآن عن المتسللين، فأنا أعرف الاعتبارات الموجودة، لكن من الناحية الأخلاقية إذا كنا حركة لا تكذب، فإننا نعيش هنا في كذبة طاغية، فالكتب كلها والمقالات التي كتبت والخطابات التي ألقيت تجاه الداخل وتجاه الخارج – ليست صحيحة عندما تصل الأمور إلى حد التنفيذ، أنا لا أتحدث عن علاقه أفراد معدودين من السكان تجاه العرب، أنا أتحدث عن النهج، أنا أرفض كل ما يدور على الصعيد الاجتماعي، والذي يمكن استنتاج آلاف العبر منه، لا أقبل كل المبررات التي ذكرت هنا، وأعتقد أنه بسلوكنا هذا مع العرب في البلاد، نحن نجلب كارثة على الأقليات اليهودية في الأقطار المختلفة. لا يوجد أي تبرير لمطالبتنا بمعاملة حسنة للأقليات اليهودية في العالم على أساس ما نفعله هنا مع العرب، أعتقد بأننا ننقض كل ما ادعيناه ضد الشعوب الأخرى في معاملتهم معنا نحن اليهود.

على صعيد السياسة الداخلية في البلاد، نحن لا ننوي القضاء عليهم، وهم سيمكثون هنا في البلاد، ويتمتعون بحق الانتخابات، يمكن أن يكون لهذا الأمر مردود خطير جدا، يمكن أن نخسرهم كليا، وإذا ما أجريت انتخابات للكنيست ستكون عندنا كتلة عربية كبيرة معادية للحكومة، معادية للدولة ومعادية للهستدروت.

كل ما أقوله يتناقض مع أقوال الرفيقين ديان وفلمون، مع كل النية الطيبة أيضاً لدى الرفيق فلمون ولدى الرفيق ديان، وبالاعتماد على أبحاث أخرى أجريناها هنا، أعتقد بأنه حان الوقت لأن يتحرر الحزب من «التنويم الدماغي» (للمختصين في قضايا العرب) - مع احترامي لهم - وأن يحدد الحزب السياسة التي يفرضها على أعضائه في الحكومة من أجل تغيير الواقع، الذي استمر خلال سنة ونصف السنة، لا يوجد لدينا أي نظام لإقامة لواء (عربي) لا في الهستدروت ولا خارج الهستدروت- هذا كذب- لا يوجد أي عربي يحترم نفسه يقبل أن يرتبط بنا، يمكن فقط ربط العربي الذي يُشترى بالمال، وأنا كنت سأحتقر العرب الذين يقبلون الارتباط معنا على أساس هذه السياسة، نحن نكذب على الاشتراكية الدولية، ونكذب على أنفسنا، نكذب على شعوب العالم، ومن يتعمق في هذا الأمر لا يتقبله، نحن لن نقبل هذا الوضع، لأننا لا نستطيع أن نثقف الشبيبة على تعامل آخر في الوقت الذي تنتهج فيه سياسة كهذه (تجاه العرب) .

أنا أوافق مع اقتراحات الرفيقين فرلينسكي وبورشتاين، لقد سمعت الرفيق موشيه أكثر من مرة، وعموما يبدو لي أن الخط الذي وضعه هو في الاتجاه الصحيح، غير أننا لا نسير بموجبه وننفذ فقط الأمور المعاكسة له.

في النهاية اقترح انتخاب لجنة لتلخيص الاستنتاجات وتقديمها لجلسة ثالثة للمصادقة عليها، وبعدها تقدم على شكل موقف رسمي للحزب.

بن تسيون. دينبورغ: أريد أولا أن أبارك هذا النقاش، يوجد هنا حساب كبير وآخر صغير، ولا يمكن الدخول في الحسابات الصغيرة عندما نأتي لحل المسائل السياسية الجوهرية، المسألة تتلخص في الأسلوب الذي سنصل بواسطته إلى الهدف، ويجب أن تكون الأساليب التي نستخدمها لبلوغ الهدف ناجعة، مع ضرورة توفير الاستقرار.

ما هو هدفنا؟ لا يمكن أن يكون الهدف بأي شكل من الأشكال إخراج العرب (من الدولة)، لأن هذا الأمر يهدد مستقبل دولة إسرائيل كلّه، هذا الأمر يلغي الصهيونية كلياً، لقد صدمت لسماع مثل هذا الطرح. ماذا يعني أننا حاربنا من أجل حقنا في البقاء؟ يعيش هنا أناس منذ ألف وخمسمئة

سنة، نحن نريد طردهم؟ إذا كان الأمر كذلك فنحن نبرر كل ما فعله بنا الآخرون نحن اليهود، هذه سياسة لمجموعة أناس عديمي الإدراك، كونهم يسمحون لأنفسهم بهذا التفكير، لكن هذا ليس طرح دولة إسرائيل، لقد كانت لنا تجربة كهذه في تاريخ إسرائيل في عهد «الحشمونائيم»، حين احتللنا منطقة الأغوار وطردنا اليونانيين من هناك، وبعدها قاموا بهدم بيت المقدس.

يقولون هنا بأن على العرب أن يكونوا متماثلين وموالين لدولة إسرائيل، يجب علينا رسم خط سياسي واضح، لأن أسلوبنا السياسي يفتقر إلى الوضوح، زرت الناصرة وتحدثت مع واحد من العرب، قال لي: «أنتم أنتجتم شركة للتسويق وبيع المنتوج، فلماذا لا يسمح بإشراك العرب في هذه الشركة؟».

ي. فلمون: في الاقتراح الأساس لتأسيس الشركة قيل إنه يجب أن يكون فيها عرب أيضاً.

ب. تس. دينبورغ: لا يعنيني الاقتراح، أنا أسال عما يجري في الواقع، لقد زرت الناصرة، وهناك قالوا لي بأن اليهود يشترون المنتوج وأنهم يستغلون العرب.

كل شخص في البلاد يدرك بأن العرب ذوي القدرات سيتركون البلاد، ليس هذا موضوع بحثنا، المسألة الملحة: ما هي السياسة التي يجب اتخاذها تجاه العرب الذين يسكنون في الدولة والذين يتمتعون بحقوق متساوية فعلية؟ ماذا تعني سياسة تسليط أشخاص (يهود) من أصل عراقي ومغربي لينغصوا حياه هؤلاء الناس؟ ماذا تعني مناقشة أوضاع (العرب) بعد سنة ونصف السنة؟ نحن مسؤولون عن كل شيء، من واجبنا أن تكون يد قوية في الدولة، وأن كل من يمس بالعربي يجب أن يعاقب، أنا أتهم القانون والسلطة بأنهما يميزان في تنفيذ القانون، الأمر الذي قد يجلب الدمار للدولة.

برأيي هناك ثلاثة مسارات في سياستنا تجاه العرب:

١. ما تبقى من العرب في البلاد هم مواطنو الدولة.
٢. يجب أن تكون مساواة تامة تجاههم.
٣. يجب اتباع نهج موحد تجاه مواطني الدولة جميعهم.

ش. لافي: في البداية بودي التعقيب على أقوال الرفيق دافيد هكوهين بالنسبة للمقبرة ومضايقة العرب، هذه واحدة من الأمور المثيرة، من الضروري أن يكون للعرب أمان على حياتهم وفي ارتزاقهم ويجب أن لا يكون الأمر غير ذلك.

من هنا أصل إلى عدد من الاستنتاجات، أعتقد بأن الرفيق فلمون أجرى تحليلا عميقا للوضع، يوجد ١٢ بالمئة من العرب يريدون الهرب من البلاد، وسيستغلون كل فرصة من أجل الهرب، ويجب أن نعطيهم الإمكانية لذلك، فهم لن يسلموا بالأمر ولن يعيشوا في دولة أجنبية، لقد أرادوا دائما أن يكونوا حكاماً على اليهود، وفجأة تبدلت الأمور وهم لا يستطيعون التسليم بهذا الأمر، وأنا أعني بالأساس أولئك الـ٦٣ بالمئة الذين تحدث عنهم الرفيق فلمون، الذين يريدون البقاء هنا، فهؤلاء يدركون بأن الحياة هنا أفضل من أي مكان في الأقطار العربية، إلى جانب ذلك لا ضمان بأن يكونوا موالين لدولة إسرائيل، ولا أعتقد بأننا سننجح في تنظيم حزب اجتماعي ديمقراطي عندهم- وهذا خطأ- سيكون من السهل على «ماكي» (الحزب الشيوعي الإسرائيلي) طرح حزب شيوعي عربي، ليس لأنهم شيوعيون وإنما لأنهم يسعون لتقويض أمن الدولة، فهم ينضمون لكل ما يبدو مؤشرا لكره ومعاداة هذه الحكومة، إلى جانب ذلك ليست هناك حاجة لرفضهم ولا يجوز لنا اتخاذ سياسة مزدوجة تجاه (العرب) .

ذكروا هنا قرار اللجنة الاقتصادية (في الكنيست)، أنا على يقين بأن اللجنة الاقتصادية لن تتخذ قرارا كهذا، لقد اتخذ هذا القرار في لجنة ثانوية ولم تكن لديها أي صلاحية لنشره طالما لم يطرح أمام اللجنة الاقتصادية، وأنا أنتقد بشدة نشر القرار كون اللجنة التي عالجته ثانوية، من الضروري انتهاج سياسة واضحة إزاء تصرف أعضاء الحزب في اللجان التي تبحث في أمور من هذا القبيل.

بالنسبة لتسويق المنتوج - إذا كنا نزرع البندورة، الأمر جيد طالما يكون سعر البندورة في السوق مربحا، وفي اللحظة التي ينخفض فيها سعر البندورة لا يتم شراؤها من المزارع العبرية، لكنها تسوق عند المزارع العربي الذي يكتفي بالسعر المنخفض، والذي يكون مرتفعا ما فيه الكفاية

بالنسبة له، من هذه الناحية أحسد العرب لأننا نبذل مجهوداً قليلاً وممكناً وهم يبذلون جهداً مكثفاً، فعندما أسافر من منطقة وادي عارة وأراهم كيف يفلحون هناك الأرض – أشعر بالخجل، فهم يخرجون الحجارة من الأرض ويحولونها إلى أرض صالحة للزراعة، أما عندنا، فعندما تكون هناك صعوبة صغيرة جدا نهمل الأرض ولا نهتم، نحن نمتلك الأراضي الكثيرة، وهم يتعاملون مع الأرض القليلة التي بين أيديهم بصورة مكثفة، لا أعرف أي «كيبوتس» يسلم للعرب مهمة العمل في الأرض مقابل ثلث الأجر، وأخشى أن يكونوا أولئك «هم» الذين يطلبون المساواة في الحقوق للعرب، أعضاء «هشومير هتسعير» (شبيبة حزب مبام) يأخذون العرب للعمل بأجور استغلالية، بينما يظهرون على الملأ منادين بالمساواة في الحقوق، برأيي إذا ما دفعنا للعربي ثمنا للمحصول متساوياً لما ندفعه لليهود، فلن يستطيع اليهود زراعة الخضروات. وأريد أن أقول للرفيق «هرباز» بأن هذه ليست الوسيلة في توجيههم لزراعه التبغ، فالعرب يشتغلون في الأمور التي تربحهم أكثر.

أريد أن أقول لعضو الكنيست «دينبورغ» بأنه لن ينجح في تنظيمهم، ففي اللحظة التي نريد فيها رفع مستوى حياة العربي سيشك بنا ولن يصدقنا، يجب أن نعرف أن العائلة كلها تعمل عند العرب، بمن في ذلك المرأة والأولاد في السنوات المبكرة من أعمارهم، ويبعثون نقودهم إلى خارج البلاد، فمثلا: يتم توزيع لحم مجمد لكل سكان البلاد بصورة متساوية، العرب لا يأكلون اللحم المجمد وهو ينتقل للسوق السوداء، كذلك الأمر بالنسبة للشوكولاتة، فالعرب لا يأكلون الشوكولاتة وهي تصل إلى السوق السوداء.

اقتراحات بورشتاين يمكن أن تكون جيدة، لكن علينا أولا كسب ثقتهم، «ماكي» تكسب ثقتهم ليس لأن العرب يصدقون «ماكي» وإنما لأن «ماكي» تتآمر على السلطة، إن الـ٦٣ بالمئة من العرب الذين سيظلون في البلاد سيعودون علينا بالخير من الناحية الاقتصادية، وأنا أقدر وأحترم العمل جدا.

لو كان بإمكاننا تطبيق سياسة يترك من خلالها العرب البلاد لكنت أوافق على هذا، وأنا أعرف

عربياً قام ببيع أرضه لـ«الكيرن كييمت» (الصندوق القومي الإسرائيلي) وانتقل إلى شرق الأردن، لكن لا يجوز لنا أن نسلك بفظاظة، ومثلما لا يجوز التعامل بفظاظة لا يجوز أيضاً السلوك بتملق.

ي. أوري: لا أخجل من القول إنه ليس لدي أي خط واضح لأقوم بشرحه، ولا أخجل أيضاً إذا لم يكن لدينا كلنا، كدولة، أي خط واضح مفصل للموضوع، بعد سنتين، لم أهتز ولم أتأثر عندما تم طرح موضوع الترانسفير، مهم أن يطرح هذا الخط أو غيره، أنا مستعد لقبول مقترحات الرفيق بورشتاين كبرنامج جيد للانتخابات، والذي أهتم به هو كيفية تنفيذ هذا الخط، أنا لست ملزما في الذهاب للمثلث، أريد أن أرتكز على ما سمعته هنا، هذا هو الأهم بالنسبة لي، لأن الذين تكلموا هنا ينفذون السياسة، وقيلت هنا أمور تقلقني جدا، وإذا أضفنا إليها أيضاً أقوال الرفيق دافيد هكوهين، وما شاهدته أمس الأول في الليل: حين تحرش بعض الجنود ببنتين من بنات إسرائيل، وتخيلت كيف يمكن أن يتصرفوا بهذا الشكل مع العربيات – فكل هذه الأمور مجتمعة لا تبعث في نفسي الراحة، علينا إصلاح هذه الأمور، لكني لا أريد أن أسمع الأمور كما سمعتها اليوم من الرفيق ديان ومن الرفيق فلمون، هكذا لا تعالج الأمور، لا يوجد في هذا الاجتماع أي مبرر لتلطيف الحقائق القائمة، أولا علينا مراجعة بعض الأمور التي سمعناها هنا وعندها فقط نواصل البحث.

ي. سميلانسكي: لا أتطلع لأن أكون خبيراً في شؤون العرب، لكني جئت لاستمع للمختصين وأن أتعلم منهم. وما سمعته يلخص أربعة أمور قد تكون أساساً لسلوكنا تجاه العرب:

١. إن بقاء العرب هنا أمر سيء عموماً.
٢. كان من الأفضل لو لم يبق العرب، ويؤسفنا أنهم يتكاثرون حتى أنهم يشكلون سدس السكان في البلاد.
٣. كان من الأفضل لو استطعنا تخفيض عدد العرب الذين يسكنون اليوم في البلاد.
٤. لا يجوز للعرب أن يشتكوا، لأن ما لديهم اليوم أفضل مما كان في الماضي. كما لو أننا نقول هنا: كان من المريح لنا لو تخلصنا منهم، لكننا مجبرون على تحملهم بقوة القوانين،

لكن ليست القوانين هي المقررة، بل حياة الدولة، والسلوك اليومي هما اللذان يقرران، ولقد تعلمت أنه من الناحية القانونية لم تكن هناك أي تفرقة ومعاداة للسامية تجاه اليهود في العالم، وكان القانون منصفاً وجيداً، لكن الجمهور والحكومات لم يسلكوا وفق القانون.

إذا حاولت تلخيص الخط بالنسبة لسدس مجموع سكان البلاد، فنحن في وضع يدعو للحيرة- سياسة انعدام السياسة. هناك من يقول إنه من الصعب وضع سياسة معينة وبلورتها خلال فترة قصيرة، لكن أمرا كهذا لا يمكن العمل به بالنسبة إلى ٢٠٠ ألف شخص يعيشون عندنا ولا يعقل ألا يكون هناك خط للتعامل معهم، لا يعقل أن تكون لهؤلاء بطاقات هوية مع إشارات خاصة. (ر. بورشتاين: لقد ألغي هذا الإجراء) أنا مسرور لسماع هذا، لا يمكن تطبيق هذا الأمر تجاه مواطنين متساوين، باعتقادي أنهم غير مخلصين تماما وأنه لا يجوز إعطاؤهم شيئا، وألا نحسن أوضاعهم، وأنه من الأفضل أن يتوصلوا إلى الاستنتاج بأن يتركوا الدولة. إذا لم نتفق على هذا الخط فمن الواضح بأننا نستطيع الحصول على إخلاصهم بنفس درجه تعاملنا معهم، أنا لا أتحدث هنا عن المتسللين لأنهم مسألة خاصة ومنفصلة تماما، لقد قيل هنا إنهم يقلعون أظافر المتسللين وهذا ليس مجرد ظلم تجاه العرب، وقد يؤثر الأمر على الأوضاع الداخلية. (م. **شاريت**: يقولون إن هذا افتراء). سمعت أن بالإمكان وضع مدافع وقصف قرية لأنها تساعد التسلل، توجد طرق متعددة لمحاربة مثل هذه الظاهرة، طرق طويلة وطرق قصيرة، ويجب أن لا نسمح للأمور السلبية بالتغلغل في داخلنا.

في تصوري أن القادر على تنفيذ عمل كهذا حيال العربي مستعد أيضاً للقيام بعمل كهذا تجاه اليهودي، هناك ضرورة لمحاربة مثل هذه الظواهر، ولا يجوز تبرير هذه الأمور، بأن اليهود الذين جاؤوا من الشرق يكرهون العرب ويعرفونهم، يجب محاربة مثل هذه الظواهر حربا لا هوادة فيها، لأن الأمر قد يؤثر على قيم أبناء الشبيبة التي تتربى في البلاد، هناك ضرورة لمحاربة هذا بكل ضراوة لأن كل هذه الأمور هي ضد مصالحنا نحن. يتعلق الأمر الثاني الذي أردت قوله بدرجة

الثقة التي يمكن أن نتوقعها من هؤلاء العرب، يجوز أنه توجد أنواع مختلفة من العناصر المعادية، لكن يجب على السلطة مراعاة النواة المخلصة وإعطاء أفرادها إمكانية العمل وتطوير أنفسهم.

لقد جئت للتعلم والتعرف على ما يجري في هذا المضمار، وأقول إن غياب سياسة واضحة (تجاه العرب) أمر لا يعقل وهو مرتبط بحياة ١٨٠ ألف إنسان.

ش. ديان: عن غياب هذا الخط (انعدام الوضوح في السياسة) تحدث موشيه شاريت في بداية كلامه، فقد قال إنه يوجد في داخل الحكومة تفاوت في الآراء، وهو مفهوم بالنسبة لي، لأنه كما يبدو تتعامل الحكومة مع العرب من منطلق أن الحرب لم تنته بعد، هذا افتراض صادق حسب رأيي، فالحرب لم تنته بعد، والعرب من الداخل ينتظرون أيضاً ساعة الخلاص (منا)، لذلك فالخط لا يزال غير واضح.

نحن ننسى أنفسنا كثيراً ونتعامل مع الأمور مثلما كنا نتعامل قبل الحرب، يجلس هنا حزبيون ممن لديهم نظريات أخلاقية واجتماعية، ونحن نواصل هذا الخط وهذه الاعتبارات ولا تسمع آذاننا ولا ترى أعيننا ما نفعله، نحن نعمل بعكس ما نقوله حول هذه الطاولة. إذا كان أهرونوفيتش ودينبورغ وغيرهما يقولون ما قالوه فعليهم أن يكونوا مثابرين ويقولون إن الـ ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف عربي الموجودين في غزة الذين يقتحمون ويتسللون عبر الحدود، يجب أن نعيد إليهم بيوتهم. لو كنت يا دينبورغ رجل مبادئ وأخلاقيات لكنت قلت هذا، أو على العكس يمكن أن يقال بأننا نفتقد المبادئ والقيم، وأننا أخذنا بيوتهم، وهم موجودون الآن في غزة ويريدون اقتحام بيوتهم التي عاشوا فيها مئات السنين ونحن لا نمكنهم من دخول بيوتهم، ونطلق عليهم النار.. هل تعرف أسلوباً آخر يمنعهم من الدخول؟ هل تستطيع أن تفعل ذلك بعصا سحرية؟ كنت أريد أن أسمع رأياً واضحاً، نمنع بموجبه مئات آلاف المطرودين من الدخول (لبيوتهم)، أي طريق نتبعها خلاف السلاح؟ ما هذا الكلام؟ أنا أيضاً خجلت من تلميحك، من عدوان هؤلاء الشبان، أعتقد بأنك مخطئ حين تقول هذا الأمر، فهم مبعوثو الحكومة – ينفذ هؤلاء الشبان الأوامر باسم الدولة، إنهم جنود وينفذون الأوامر، وإذا أعطيت لهم أوامر أخرى – يفعلون ما يؤمرون به.

(**ي. أوري**: يفعلون هذا باسم حكومة إسرائيل، هذا الأمر لم يقله موشيه!) أي وسائل لديكم لتتغلب على الأمور، وأنا لا أعرفها، يجوز أن هناك شبابا معدودين يقومون بأعمال لا يجوز القيام بها، ربما لا يقصدون فعلها بالذات مع العرب. كتب «بار يوسيف» عما يدور في أحد السجون العسكرية وقال بأنهم يحملون أكياساً من التراب على سجين ويجبرونه على سحبه، وكان الفاعل يهوديا من أصل يمني، وقد فعل ذلك مع سجين يهودي آخر، واضح بأن في داخلنا أيضاً يتواجد شباب فاسدون، لكن ما علاقة هذا بموضوع نقاشنا؟ عندما اجتمعنا في لجنة الميزانية وكانت هناك قضية الغائبين واشترك معنا في إحدى الجلسات عضو الكنيست العربي «جرجورة»، وقيل هناك عن حالات يمتلك فيها العرب أرضا قرب الناصرة ويريدون العودة إليها، ادعى عضو الحكومة «كابلان»، بأن وضع هؤلاء العرب يندرج في حالة «الغائبين» مما يعني أن هؤلاء المالكين للأرض غير موجودين (رغم بقائهم في الدولة)، وقد دافعنا عن هذا القانون، الحكومة مسؤولة عن الوضع، قد يكون الأمر غير صحيح وغير أخلاقي، في المقابل لكي نكون عادلين وأخلاقيين لا أدري إلى أين سنصل. يطرح السؤال: هل توجد أخلاق في الحرب؟ يظهر بأنه لا توجد أخلاق في الحرب، حاربنا كباقي الشعوب، احتللنا وانتزعنا بيوت يافا والقطمون ولا نفكر بإعادتها، أنا نفسي تابع إلى المدرسة التي ينتمي إليها الجميع، وأنا مبلبل ولا أدري ما هي الأخلاقيات الصحيحة. علينا أن نكون مثابرين، وإذا كنا مثابرين فأنا لا أدري إذا كان بالإمكان إخراج الـ١٧٠ ألف عربي، وإدخال ١٧٠ ألف يهودي بدلاً منهم.

ما يبرر أقوالي: إنهم قتلونا، ويمكنهم قتل اليهود في تونس وفي المغرب، في رومانيا وهنغاريا، لم تكن لنا دولة، ولا حتى زاوية في العالم، قتلونا ألفي سنة، وفي لحظة وصلنا إلى هذه الزاوية، وعندما وصلناها يقولون لنا – لا، إذن ليبق اليهود في المهجر، وقد نضطر إلى إخلاء البيوت التي نسكن فيها اليوم لصالح (العرب) الساكنين في المخيمات. إذا كان الموضوع أخلاقيات – فلتكن حتى النهاية.

المقارنة الاقتصادية كما يقترحها «بورشتاين» لا تعالج الأمور جذرياً. فإذا نظمت لهم

التعاونيات أو أعطيت لهم أسعار عالية فهم سيحصلون على النقود ويواصلون كرهنا، وقد يكونون على حق، هذه المقترحات مجرد أمور سطحية، خيالية، لقد طردناهم من أرضهم، وهذا الأمر لن يغفروه لنا، العربي الساكن في الناصرة وأرضه أمام عينه ويراني أفلحها سيواصل كرهي.

وما يقترحونه هو انتخابات وتقارب، لست متأكدا إذا كان هذا سيحسن الوضع، يستطيع حزبا «ماكي» و«مبام» السيطرة عليهم، وإذا ما دفعوا أجور عمل أعلى فإن اليهود أيضاً سيؤيدونهما في وقت الانتخابات، لكن هل نحن نستطيع أن نتنافس مع هذا الوضع؟ لا أعتقد بأننا غير منصفين إلى هذا الحد.

أنا أدرك بأن موشيه شاريت لا يمثل التلبك داخل الحكومة، لذلك إذا أردنا أن نلخص الموضوع فليأت أصحاب الرأي لتلخيص الأمر.

موشيه شاريت: يجلس هنا أعضاء الحزب، وبمقدورهم التلخيص لأنفسهم السياسة المناسبة، وقد يكون الأمر مغايراً، أن يقرر الزملاء هنا أنهم يعتمدون على سياسة الحكومة – فهم يستطيعون أن يتخذوا هذا القرار، هنا أجرينا بحثا، وإذا كنتم لا تريدون التلخيص فلم تكن هناك حاجة ولا ضرورة للبحث والتلخيص، نحن نبحث من أجل الوصول إلى استنتاج، إذا كان الوضع في هذه القضية أن الحزب يعتمد على الحكومة – وهي صاحبة الحق الوحيدة في اتخاذ القرار، عندها يتوجب على أعضاء الحكومة معالجة الأمر فيما بينهم، وإذا بحث الحزب الموضوع فعليه أن يلخص لنحصل على الاستنتاجات، أريد أن أقول إن هناك أمورا يجب أن نمنعها وفقا لكافة الآراء، يجب أن نوقف التنكيل (بالعرب). قضية الـ ٨٠ كيسا من العظام التي أخرجوها من ٣٠٠ قبر، والملقاة في حيفا بدون دفن – هذا عار لا يغتفر. لو ينشر هذا في صحف الخارج فإن العار سيملأ وجوهنا. أريد أن أقول، إن هذا ليس صدفة، هذا ثمرة الروح السيئة الغليظة، التي تتحول أحياناً إلى أسلوب معين يسمح فيه البعض لأنفسهم بالتعامل مع العرب بشكل لا يقبلونه لأنفسهم من الآخرين، لكن هذا التعامل ليس مع العرب فقط، مجمل هذه المشكلة يتلخص في مدى علاقتنا بالغرباء، وأستطيع أن أروي لكم حكايات حتى الساعات المتأخرة من الليل،

وكنتم ستضحكون أو تبكون لما يقوم به موظفو الحكومة وهم يهود عاديون، تجاه أشخاص كل ذنبهم أنهم غير يهود. من الضروري القيام بحملة ضد هذا الأمر، بالنسبة إلى موضوع المقبرة في حيفا، لقد تم إغلاق المقبرة في إثر مرور شارع في المكان، ولأنه لا يوجد إمام في حيفا، بعثوا برسالة يسألون فيها إمام عكا عما يجب فعله في حالة كهذه، وقد أفتى إمام عكا بأنه يجب إخراج العظام من القبور ودفنها من جديد، وأن تتم الصلاة عليها في ساعة الدفن، وقد فعلوا ذلك، حاليا يموت أناس آخرون، ومع كل الوضع الذي يعيشه العرب في إسرائيل فالحالة لم تصل حداً لا يموتون فيه، والسؤال: أين يدفنون موتاهم؟ وهناك سؤال آخر: كيف ينقلون الموتى؟ لقد كانت سيارة للطائفة الإسلامية لدفن الموتى، وقد صادرها الجيش، جيش الدفاع كان قادراً على تسيير أموره بدون الحاجة إلى سيارة نقل الموتى التابعة للطائفة الإسلامية في حيفا، هذا هو الوضع. أمر آخر – قد يكون تفاوت في الآراء يتطلب الحسم – أنا أختلف في الرأي مع البعض، لكوني لا أنفعل بسبب وجود عرب في إسرائيل، صحيح أنه يوجد عرب في إسرائيل وهم يفلحون الأرض، وأنا أعرف مزارع الفلاحين أكثر من مزارعنا، لكن الوضع الأمثل لو لم يكن عرب، وإذا كان هناك عرب يقولون: نحن سنبيع أرضنا لنتمكن من الخروج – فأنا أؤيد هذا. هناك سؤال: لنفترض أنه من المفيد لنا أن يذهبوا، هل يكون هذا حكيما، أخلاقيا، عمليا ومفيدا، مع أخذ كل الأمور بالحسبان، إذا حاولنا تحقيق هذا الهدف عن طريق تنغيص حياتهم بشكل مبرمج، هذه المسألة تحتاج إلى حسم، إذا أتيحت إمكانية بيع الأرض وإعطائهم تعويضا ليذهبوا – نبارك للأمر – أقل وجع رأس وأقل في عددهم، وهذا معناه زيادة في الأرض وفي أمننا بمفهوم معين. هنالك من يطالب بتقليل عدد العرب الأمر الذي أتفهمه ولا أتفق معه، كما يطالبون بأن تكون السياسة تجاه العرب قائمة على الحد الأدنى من العقلانية، وهذا الحد الأدنى يشمل الكثير من الأمور، هذا ما يجب أن يتم الحسم فيه.

أمر ثالث: في الحقيقة، لقد تم فعل الكثير لمصلحة هذه الأقلية، فلو تفحصنا حقائق بسيطة، ففي مجال التعليم افتُتح عدد من المدارس وازداد عدد التلاميذ وعدد المعلمين، نجد أنه تم عمل

الكثير ولا يزال العمل مستمراً، ويجب الاستمرار في هذا المجال، ويجب أن ندرك بأنه يمكن توجيه الناس الذين يتلقون التعليم، ليعود الأمر بالفائدة علينا، لقد تم فعل الكثير في مجال الزراعة، وفي مجالات وزارة العمل ووزارة الصحة، يجب أن ندرك أن الأمور تسير بشكل إيجابي وهناك أمور عدا التنغيص والتنكيل (بالعرب)، هناك أسس يمكننا البناء عليها وتطويرها.

أمر رابع، هناك مشاكل معينة، نتاج وضع معقد جدا، هي ناجمة عن مجرد ظلم مقصود، وهي تراكمات تعيسة للأمور، وأحيانا مأساوية، منها قضية الأوقاف الإسلامية «الممتلكات المتروكة»، صحيح أنه لم يكن هناك خط واضح حول هذا الأمر، كانت تداعيات غرائزية قليلة وكثير من البلادة، ومع ذلك فهذه مشكلة معقدة، تقوم الحكومة بمعالجة هذا الموضوع ويتعين على الحزب أن ينشط الأعضاء، بعض المشاكل قابل للحل، وقد تعقدت الأمور بهذا الشكل نتيجة للحرب وتحركات السكان، ومن غير الممكن حل المشكلة بشكل سهل ومريح. إذا وجدت ممتلكات متروكة في مكان أقيمت عليه قرية زراعية (يهودية)، ثم يعود العرب، لا يمكن أن يقال ببساطة: تعاد كل الأملاك (لأصحابها العرب)، هذا غير ممكن ولا يجوز القيام به، وكما يستحيل إعادة اللاجئين من الخارج كذلك لا يمكن اقتلاع الناس الذين استوطنوا في البلاد، والواضح أنه لا يمكن مواصلة المماطلة في حل القضية، وهنا أيضاً توجد أمور معقدة وأنا استغرب من «هرينغ» الذي لم يهتز من كون العربي يسكن في البلاد وأنه صاحب أملاك، وأننا لم نعلن بعد عن مصادرتها، وإذا ما توفيت زوجته يكون فيها (أبوتروبوس) القيم على أملاك الغائبين هو الذي يرث الأرض وليس عائلة المتوفى، هذا غير معقول، يمكن التأثر من هذه الممارسة. لأن هذا أمر بربري، وأنا لا أريد أن تحدث مثل هذه الأمور في دولة إسرائيل، لماذا تسير الأمور هكذا؟ الأمور تعقدت، وليس من السهل إصلاح ما حدث، لأن هذا يجر وراءه مضاعفات أخرى. يجب تسويق هذا، كما كان يقول بنحاس روتنبرغ: «يتوجب علينا الوقوف على ما لنا» وأن يعرفوا ما تفعله لهم دولة إسرائيل، سيكون هناك الكثير من العرب ممن لا يقبلون حلولنا، عندما لا يقبلون الحل نكون نحن قد

اقترحنا عليهم التسوية، وهذا من الضروري فعله، سيدركون بأن الدولة اقترحت عليهم الحل الإيجابي البناء، ليس في كل حال يمكن إعادة الأملاك لأصحابها وستكون حالات يرفضون فيها قبول تعويضات ويتنازلون عنها، لكننا نكون قد اقترحنا عليهم ذلك، وأنا لا أنوي أن أطرح هذا الحل للتصويت، لكن من الضروري إيجاد الحلول.

واضح أن هناك ضرورة لوجود خط تشجيع مبادرة ذاتية من داخل العرب، لأن هذا الأمر في مصلحتنا، وإلا فمن شأنهم أن يتحولوا إلى أيتام وتكون الدولة القيمة على مصالحهم في كل الأمور بحيث يكونوا هم المطالبين وليس المطلوب منهم دوماً، وهناك أمثلة متعددة كاتحاد عمال أرض إسرائيل وبداية تأسيس التعاونيات العربية، وإشراكهم في كل أنواع الشركات، مثل التسويق وما أشبه، كل أمر وأمر يجب أن يفحص على حدة، كما يجب أن يكون خط واضح لرعاية المبادرة الذاتية.

من شأن كل هذه المبادرات الإيجابية دعم ورعاية المبادرة الذاتية الجماعية، سنواجه المعارضة، هنالك اتجاه في وزارة الأديان لوضع اليد على الكثير من الأمور. يجب منع هذا التوجه، من السابق لأوانه إقامة مؤسسة مسلمة مستقلة، يمكن بدء العمل من خلال لجان استشارية، وعدم إخراج الأوقاف الإسلامية من أيدينا، والاهتمام بأن تحول مدخولات الأوقاف لتحسين حياة العرب، يجب إقامة لجنة استشارية لهذا الغرض، وإذا سرنا في هذه الطريق فإن هذا الجمهور سيشعر أنه ليس فقط ملحقا بالدولة وليس جمهورا مهملا يمكن التنكيل به، هذا الأمر قد يثير احترامنا لديهم، وهذا الأمر لن يلغي الخوف من السلطة، ولا يجوز لنا أن نلغي خوفهم من السلطة، ولكن ستكون لديهم نظرة أخرى للسلطة.

عندما قرأ بورشتاين المسودة قلت إنني لا أوافق على أمر واحد، على إقامة مؤسسات خاصة، فقد تكون الخسارة أكثر من الربح، لأن هذا يحرر الوزارات من المسؤولية، وأنا أعتقد بأنه يجب على كل وزارة ووزارة أن ترى نفسها مطالبة بتزويد احتياجات العرب في كل متطلباتهم، وإلا فلن يكون هذا صحيا ولن يكون في صالح العرب، لقد وجدنا حلا

لهذا الإشكال عن طريق إقامة مكتب للتنسيق بين الوزارات يقوم بتقديم الاستشارة حول الأمور المتعلقة بالعرب.

أرى في الاقتراح الذي قدمه «بورشتاين» أنه تطرق إلى الاعتبارات الأمنية على أنها مقررة ومرتبطة بغياب السلام مع الدول العربية، نستطيع أن نتوصل إلى استنتاج حول موضوع الحدود والتي بقيت على ما هي عليه، لن نتمكن من إبقاء قرية عربية على الحدود، هذا يمكن أن يحدث، ونحن نأخذ على عاتقنا نقل هذه القرية ورفض حجة أنهم يتواجدون هناك منذ قديم الزمان، إذا سرنا في هذه الطريق، أعتقد بأننا نستطيع خلال فتره قصيرة، ليس فقط تنفيذ انقلاب في الوضع وإنما تنقية الأجواء بهذا الخصوص.

أنا أوافق على اقتراح فرلينسكي بشأن الأسعار، هناك محافل في الحكومة تؤيد هذا الأسلوب، وعمليا اتخذ قرار كهذا أيضاً، بالطبع يجب أن يكون سعر واحد للمنتوج، ولا يمكن تحديد سعر المنتوج حسب مصروفات منتوج المزارع العبرية، في المقابل ليس من العدل والاستقامة والعقلانية أن يحصل المنتج العربي على كامل السعر، وإنما يجب أن يتلقى سعرا مقبولا، إذا ما بقيت أرباح تخصص لأغراض الجمهور العربي، لخدماته الاجتماعية، لتزويد جهاز التعليم بالبرامج، للصحة، للاهتمام بالأم والطفل، وأن يعلموا بأن هذا تم من أموالهم، هذا الحل مقبول جدا ويجب تنفيذه، وإذا سرنا في هذه الطريق فنحن أولا ننقي الجو بشأن القضية ونسحب الكثير من الأوراق من أيدي الأعداء والمعارضين من الداخل والخارج. ورويدا رويدا نبدأ بتغيير الوضع، نغرس فيهم وعيا آخر بالنسبة للدولة، هذا لا يعني أن تكون الحياة كلها جنة عدن على الفور، لكنهم يعرفون بأنه يجلس في السلطة أناس أعربوا عن رأيهم بهذه القضية، وأنهم يجتهدون للعمل في ظروف صعبة لمصلحة الجمهور العربي، هذا التوجه لا يغرس حبا لإسرائيل لكنه يغرس احتراما لإسرائيل.

زيامه أهرونوفيتش: ينتخب المكتب السياسي للحزب لجنة خاصة لتحضير الاقتراحات ويتم تقديمها لهذه الهيئة للتصديق.

ي. بن تسفي: عندي اقتراحان:

١. أن نقرر أو لا نقرر بالروح التي تحدث فيها موشيه، نحرر الأوقاف الإسلامية من القيم على أملاك الغائبين لأغراض الصرف على شؤون الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية، وتقوية المدخولات لصالح المسلمين.

٢. يجب إقامة لجنة ثانوية إلى جانب مكتب رئيس الحكومة، تعنى بالشؤون العربية، وتركز الأمور وتتشاور حولها.

ز. هرينغ: أريد أن اقترح تغييرين صغيرين في أسلوب المعالجة، مع كوني أؤيد القرارات في مؤسسة الحزب فلا أتصور أنه في قضية خطيرة كهذه لا يتم إشراك الحركة بكاملها في تبادل الآراء، أنا أقترح تخفيض وتيرة معالجة هذه القضية لأني أتصور بأننا خلال أسبوع أو أسبوعين عشيه مؤتمر الحزب لا يمكننا اتخاذ قرار حول الموضوع، وأنا اقترح أيضاً أن تشارك فروع الحزب في النقاش حول هذه القضية.

الجلسة أغلقت الساعة ١١:٣٠

* * * * *

أ. تنتهج الحكومة سياسة بناءة تجاه السكان العرب في إسرائيل. تأخذ سياسة الحكومة بالحسبان احتياجات الحرب الناجعة ضد التسلل والهدف الشامل لتشجيع خروج العناصر العربية غير المرغوب بها من الدولة بطرق شرح ملائمة. كذلك تأخذ سياسة الدولة بالحسبان اعتبارات الأمن الحاسمة المرتبطة بغياب السلام مع الدول العربية وبقضايا الدفاع عن الدولة.

ب. تهتم الحكومة بأن تحوّل المنافع التي تنتج لصالح السكان العرب جراء سياستها إلى أداة للتأثير عليهم وأداة لتكريس أسس الإخلاص لديهم.

ت. تنفذ سياسة الحكومة في أوساط العرب عن طريق مؤسسة حكومية خاصة تقام لهذا الغرض.

ث. تحدد سياسة الأجور تجاه العامل العربي مع الأخذ بالحسبان الفروق القائمة على مستوى الصرف بين العامل العربي والعامل اليهودي. إلى جانب هدف رفع أجور العمال العرب في الدولة يتم العمل أيضاً على هدف زيادة حجم مصروفاتهم، سواء على شكل ضرائب أو على شكل زيادة استهلاكهم لمنتوجات الصناعة العبرية. يحصل العامل العربي المهني في أماكن عمل مشتركة على أجر مساو مقابل عمل مساو.

ج. تقوم سياسة الحكومة والهستدروت في المجال الزراعي العربي على أساس ملاءمة الزراعة العربية والزراعة العبرية من خلال ضمان مصالح الفلاح الصغير.

ح. تهتم الحكومة بتغيير شكل السكان العرب الاجتماعي عن طريق رعاية العناصر العاملة في داخله ورفع شأن تأثيرهم في المدينة والقرية.

خ. تعترف الحكومة والحزب باتحاد عمال أرض كأداة مهنية واقتصادية للعمل بين السكان العرب العاملين وتتمتع بكامل دعمهما لزيادة قوتها وتطوير نشاطاتها.

د. يقيم الحزب لجنة لفحص إمكانية إقامة لواء سياسي عربي مرتبط بالحزب.

ذ. تقام إلى جانب الحزب لجنة خاصة للشؤون العربية تنسق عمل رفاقنا في الحكومة وفي الهستدروت في المجال العربي.

للرفيق ز. أهرونوفيتش:

أسجل هنا بعض اقتراحاتي:

أ. يتم تركيز المنتوج الزراعي العربي بيد مؤسسة ذات طابع جماهيري، تعمل هذه المؤسسة مع التعاونيات لتسويق المحاصيل العبرية، ويشارك فيها مندوب عن التجارة الخاصة ومندوب عن الزراعة العربية.

ب. يباع المنتوج العربي حسب السعر المحدد للإنتاج الزراعي العام، ويحصل العربي على ثمن سلعته بموجب حساب مصاريف إنتاجه.

ت. يتم تركيز الأرباح في صندوق خاص، وتصرف هذه الأرباح على تطوير الحياة الثقافية والخدمات الاجتماعية في القرية العربية وفي المشاريع الاقتصادية المختلفة.

ث. دعم وتأسيس التعاونيات في القرى والمدن العربية.

ج. إقامة لجنة حزبية لمعالجة شؤون العرب، كما يتم تحديد خط ملزم للحزب في كل المؤسسات الحكومية والهستدروتية.

ن. فرلينسكي

جلسة الكتلة في الكنيست مع السكرتارية ١٩٥٠/٧/٩

قرار بخصوص مسألة العرب في الدولة

ينتخب مكتب الحزب لجنة خاصة تحضّر استخلاصات حول هذه المسألة وتعرضها للمصادقة عليها في جلسة مشتركة للكتلة في الكنيست مع السكرتارية.

تعريف ببعض الأسماء:

- **زلمان أهرونوفيتش** (١٨٩٩-١٩٥٢): سكرتير حزب مباي بين الأعوام (١٩٤٨-١٩٥١)، انتخب للكنيست بين الأعوام (١٩٤٩-١٩٦٩)، شغل منصب رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الأول، كان وزيراً للتربية والتعليم بين الأعوام (١٩٥٥ - ١٩٦٠).
- **موشيه شاريت** (١٨٩٤ - ١٩٦٥): من قادة حزب مباي، عين في العام ١٩٣٣ رئيساً للدائرة السياسية في الحركة الصهيونية، انتخب في العام ١٩٥٣ رئيساً للحكومة خلفاً لدافيد بن غوريون واستمر في رئاسة الحكومة حتى العام ١٩٥٦.
- **إسحق بن- تسفي** (١٨٨٤ - ١٩٦٣): من قادة حزب مباي، انتخب عضواً للكنيست الأول والثاني، وانتخب رئيساً للدولة بين الأعوام (١٩٥٢- ١٩٦٣).
- **موشيه ديان** (١٩١٥- ١٩٨١): من قادة منظمة «الهاغناه»، شغل منصب رئيس هيئة أركان الجيش في الأعوام (١٩٥٣- ١٩٥٨)، وكان وزيراً للدفاع في الأعوام (١٩٦٧- ١٩٧٤)، وشغل مناصب وزارية متعددة.
- **شلومو لافي (ليبكوفيتش)**، (١٨٨٢- ١٩٦٣): من قادة حزب مباي، انتخب عضواً في الكنيست الأول، كان من المبادرين لإقامة النقابة العامة للعمال (الهستدروت) ومبادراً لفكرة إقامة القرى التعاونية (الكيبوتسات).
- **عامي أساف** (١٩٠٣- ١٩٦٣): سكرتير عام الحركة الاستيطانية بين الأعوام (١٩٤٣- ١٩٤٨)، انتخب للكنيست بين الأعوام (١٩٤٩- ١٩٦٣).
- **دافيد هكوهين** (١٨٩٧- ١٩٨٤): من قادة «الهاغناه»، انتخب عضوا للكنيست بين الأعوام (١٩٤٩- ١٩٦٩)، كان رئيساً للجنة الخارجية والأمن في الكنيست الرابع والخامس.
- **عمانوئيل مور** (١٩٠٣- ١٩٨٣): من قادة «الهاغناه»، عين حاكماً عسكرياً عاماً للدولة في العام ١٩٤٨، شغل مناصب أمنية متعددة.

- **بن تسيون دينبورغ (١٨٨٤- ١٩٧٣)**: بروفسور في التاريخ، شغل منصب وزير التربية والتعليم بين الأعوام (١٩٥١- ١٩٥٥).
- **ناحوم فرلينسكي (١٨٩٦- ١٩٧٣)**: من نشيطي حزب مباي، مدير عام شركة «تنوفا» بين الأعوام (١٩٣٧- ١٩٧٠).
- **يزهار سميلانسكي (١٩١٦- ٢٠٠٦)**: كاتب، انتخب عضواً في الكنيست الأول حتى السادس، شغل مناصب عديدة في الإعلام العسكري.
- **شموئيل ديان (١٨٩١- ١٩٦٨)**: من قادة حزب مباي ومن مؤسسي حركة الاستيطان، أحد المبادرين لإقامة كيبوتس «دغانيا» والمستوطنة الزراعية «نهلال». انتخب للكنيست الأول وحتى الرابع.
- **نيطع هرباز (١٨٩٠- ١٩٧٠)**: من نشيطي حزب مباي، انتخب عضواً في الكنيست الأول وشغل مناصب متعددة من قبل الحزب في البلاد والخارج.
- **يهوشع فلمون (١٩١٣ - ١٩٩٤)**: خبير في الشؤون العربية، كان رئيس الدائرة العربية في الوكالة اليهودية، شغل منصب مستشار لشؤون الأقليات في مكتب رئيس الحكومة ووزارة الخارجية.
- **زئيف هرينغ (١٩١٠-١٩٨٨)**: كان من مؤسسي نقابة العمال- الهستدروت، وانتخب من قبل حزب مباي للكنيست السابع.
- روبين بركات- بورشتاين) ١٩٠٦-١٩٧٢): شغل منصب رئيس الكنيست الرابع وسكرتير عام حزب مباي.
- **يعقوب أوري (١٨٨٨-١٩٧٠)**: كان من مؤسسي مستوطنة نهلال، انتخب للكنيست الثاني من قبل حزب مباي.

سياسة إسرائيل حيال المواطنين العرب- عودة إلى الأصول

[محاضر جلستي أعضاء كتلة حزب مباي في الكنيست
وأعضاء سكرتارية الحزب وأعضاء قيادة الهستدروت اللتين
عقدتا في تل أبيب يومي ١٨/ ٦/ ١٩٥٠ و٩/ ٧/ ١٩٥٠ وكرستا
لمناقشة قضية وجود العرب في إسرائيل]

نقدّم في هذا العدد من «أوراق إسرائيلية» ترجمة من الأرشيف لمحضري جلستين عقدتهما قيادة حزب مباي (حزب عمال أرض إسرائيل)، سلف حزب العمل الحالي، والذي يعتبر الحزب المؤسس لإسرائيل، يومي ١٨ حزيران ١٩٥٠ و١٩ تموز ١٩٥٠ وكرستا لمناقشة ما سُمّي بـ«مسألة العرب في الدولة».

في واقع الأمر فإن وقائع الجلستين تنبئان بما دار فيهما في شأن الموضوع السالف، بما لا نحتاج معه إلى عناء البرهان على أصول جوهر سياسة التمييز العنصرية وقمع التطلعات الوطنية والقومية للفلسطينيين في إسرائيل، والتي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهي أصول بدأت تلوح منذ أول أعوام إقامة إسرائيل في إثر النكبة الفلسطينية العام ١٩٤٨.

ومع أن باحثين إسرائيليين يقرأون هذه الوقائع باعتبارها نقاشاً أو تناقضاً بين مقاربتين، واحدة أكثر توحشاً وأخرى أقلّ توحشاً، فمما لا شك فيه أن ثمة الكثير من القواسم المشتركة بين أصحاب المقاربتين، وفي مقدمها رفع الاعتبارات الأمنية في كل ما يتعلق بالتعامل مع المواطنين العرب إلى مرتبة المُقدّس. ومن القواسم المشتركة الأخرى لا بُدّ من أن نشير أيضاً إلى ما يشبه الإجماع على غايات التربية والتعليم والتشغيل كعاملي تأثير مهميّن في كل ما يرتبط بداية بالتنشئة الاجتماعية للمواطنين العرب، ومن ثم بما يُسمى «المنفعة المتبادلة» وصولاً إلى إحداث قطيعة تامة بين هؤلاء المواطنين وبين أبناء شعبهم الفلسطيني وسائر الشعوب العربية خارج الحدود.

غير أن الأكثر إثارة يظل من نصيب ذلك الاقتراح بأن تظل قضية وجود العرب الفلسطينيين في إسرائيل قضية مفتوحة غير محسومة، علّ وعسى أن يُتاح المجال أمام إمكان التخلّص منهم في المستقبل المنظور في ذلك الوقت من خلال الترانسفير، وذلك لدرء احتمال تحوّلهم إلى «طابور خامس».